

17 March 2011

Arabic

# مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة المائتين وست عشرة بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، يوم الخميس، ١٧ آذار/مارس ٢٠١١، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد بيدرو أويارسي ..... (شيلي)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٢١٦ لمؤتمر نزع السلاح.

قبل بدء أعمال هذه الدورة، نود أن ننقل، عبر السفير سودا، تعاطفنا مع حكومة وشعب اليابان في هذه الأوقات المفعمة بالأسى. كما نعرب عن أسفنا لأسر الضحايا ونشد من أزر المصابين متمنين تعافيتهم من هذه المأساة التي هزت البشرية جمعاء. وأدعوكم إلى الوقوف دقيقة صمت إحياءً لذكرى الذين رحلوا عنا في هذه الظروف المأساوية. شكراً جزيلاً وبارك الله في اليابان. وأعطي الكلمة للسفير سودا، الممثل الدائم لليابان.

السيد سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أتقدم بالشكر للسيد الرئيس ولجميع الزملاء. وأشكركم على كلماتكم الطيبة وتعازيكم لليابان وعلى دقيقة الصمت التي وقفتموها.

إن الزلزال غير المسبوق الذي ضرب السواحل الشمالية الشرقية لليابان يوم الجمعة الماضي بقوة ٩,٠ درجات قد تسبب في إخلاء مئات الآلاف من الأشخاص الذين يتعرضون في الوقت الراهن إلى ألم ومعاناة شديدين.

ومع ذلك، وبالرغم من هذه الكارثة، لا تشعر اليابان بأنها وحيدة. وأود أن أعرب، باسم حكومة وشعب اليابان، عن أسمى التقدير للكلمات الطيبة وعروض المساعدة المخلصة التي تلقيناها. وقد حصلت الحكومة اليابانية بالفعل على مساعدات من عدة بلدان ومنظمات دولية وأصدقاء.

وبالرغم من الخسائر الفادحة والصعوبات المستمرة، تبذل حكومة اليابان قصارى جهدها من أجل توفير الحماية لعامة الشعب ولتقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن. كما نقوم باتخاذ كل التدابير الممكنة لضمان سلامة أعضاء السلك الدبلوماسي والرعيا الأجانب في اليابان وتقديم الدعم لهم، بمن فيهم الزوار العابرون الذين قدموا من خارج البلد.

وأود في هذه المناسبة التحدث بإيجاز عن حالة محطة فوكوشيما النووية لتوليد الكهرباء، التي تثير شواغل كثيرة لدى الكثير من الوفود.

لقد توقفت المفاعلات النووية الثلاث بشكل تلقائي عندما وقع الزلزال يوم الجمعة الماضي. ومع ذلك، وبالنظر إلى الأضرار التي لحقت بنظام التبريد، الناجمة بصورة أساسية عن موجة التسونامي العاتية، أخذت درجات الحرارة في الارتفاع داخل المفاعلات وبقيت مرتفعة نسبياً. وعلاوة على ذلك، حدثت مشكلات أخرى بسبب ارتفاع درجات الحرارة في أحواض الوقود المستنفد الموجودة في بعض المباني التابعة للمفاعلات. وقد شرع الخبراء والعمال في استخدام مياه البحر ولا يزالون يعملون على تبريد المفاعلات باستخدام تلك المياه. وما زالت هذه العملية متواصلة، أما فيما يتعلق بمشكلة الوقود المستنفد، فإن قوات الدفاع الذاتي تعمل حالياً على ضخ المياه من الأرض والجو.

وقد حدث بالتأكيد بعض التسرب الإشعاعي. وفي ١٢ آذار/مارس، طلبت الحكومة من الأشخاص الذين يعيشون في دائرة قطرها ٢٠ كيلومتراً من محطة فوكوشيما داي - إيشي النووية لتوليد الكهرباء مغادرة المنطقة. وفي ١٥ آذار/مارس، طلبت الحكومة من الأشخاص الذين يعيشون في دائرة قطرها ٢٠-٣٠ كيلومتراً من هذه المحطة البقاء داخل مساكنهم. وهذه هي التدابير اللازمة لضمان سلامة السكان المحليين في حال تدهور الأوضاع.

وبالرغم من المشكلات المتعلقة ببعض المفاعلات ومستودعات الوقود المستنفد، تبذل السلطات قصارى جهدها لتبريد هذه المفاعلات والمستودعات لمنع تفاقم الأوضاع. وترى حكومة اليابان أن من الضروري تقديم معلومات فورية ودقيقة، ليس لشعب اليابان فحسب، بل للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، نقدم معلومات محدثة قدر الإمكان للمجتمع الدولي في شكل بيانات عن طريق وسائل الإعلام والقنوات الدبلوماسية.

وفي يوم الأحد، قال رئيس الوزراء، السيد كان، إن هذا الزلزال وموجة التسونامي والحادثة النووية هي أكبر محنة تشهدها اليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية قبل ٦٥ عاماً. وتمنى أن تتجاوز اليابان هذه المحنة بفضل سواعد بنينا والمساعدة القوية التي يقدمها المجتمع الدولي.

وأود الإعراب مجدداً عن شكري لكم جميعاً على الدعم المخلص الذي قدمتموه لشعب اليابان.

**الرئيس (تكلم بالأسبانية):** الشكر الجزيل لسعادة السفير. هل يود أي من الوفود أخذ الكلمة؟ وإذا كان الأمر ليس كذلك، سوف أعطي الكلمة لوفد الجزائر، ووفد إندونيسيا (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا "آسيان")، والنرويج، وكمبوديا، وسري لانكا، والصين، والاتحاد الروسي.

وسيخصص هذا الجزء الأول للإدلاء بالبيانات العامة، ثم نشرع في دراسة البنود ٥ و٦ و٧ مع وفدي الولايات المتحدة الأمريكية وبيلاروس المدرجين في قائمة المتكلمين، وسوف أدلي عقب ذلك ببعض الملاحظات الختامية. لقد طلب بعض الوفود فرصة للتعليق بعد الملاحظات الختامية، وهي تحديداً وفود كل من الصين وماليزيا وكولومبيا وإكوادور وجمهورية كوريا الشعبية وفنلندا. وذلك هو برنامج العمل لهذا اليوم. وأعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر المناوب، السيد حمزة خليف.

**السيد خليف (الجزائر):** شكراً سيدي الرئيس، تمنى سعادة السفير إدريس الجزائري أخذ الكلمة اليوم لتقديم الشكر والثناء لكم، سعادة السفير السيد بيدرو أويارسي، للمجهودات الجبارة التي بذلتموها بصفتمكم رئيساً للمؤتمر للتقدم في أشغالنا، لكنه تعذر عليه ذلك بسبب تواجده في نيويورك في إطار مسؤولياته ذات الصلة بمجلس حقوق الإنسان، وكلفني بتلاوة الكلمة التالي نصها:

في البداية أود أن أتقدم بتعازي الخالصة وأسمى عبارات المواساة لشعب وحكومة اليابان على إثر الكارثة الطبيعية التي ألمت بهذا البلد وأن أعرب عن وقوف بلادي، الجزائر، ودعمها لدولة اليابان الصديق لتجاوز هذه المحنة العنيفة. نرجو منكم سعادة سفير اليابان إبلاغ هذه الرسالة إلى حكومة بلادكم الموقرة.

السيد الرئيس، حسب بعض التقارير، لقد تسببت هذه الكارثة في وقوع تسرب إشعاعي يشكل خطراً على الصحة العامة. إذا كان هذا شأن حادث بالنسبة لبرامج نووية لأغراض سلمية فما بالكم لو كان الأمر يتعلق باستعمال الأسلحة النووية بصفة إرادية أو نتيجة حادث. لكم أن تتصوروا حجم الكارثة التي ستنتج في حال نشوب نزاع تُستعمل فيه أسلحة الفناء تلك. أقول هذا وأنا أتأسف لأننا أصبحنا لا ندرك حجم التهديدات التي تواجهنا إلا بعد وقوعها، ناسين أو مُتناسين ضرورة العمل الوقائي. وهذا ما يُنبهنا إلى أن أول وأخطر تهديد يتعين علينا مجابهته بصفة جماعية في إطار مؤتمر نزع السلاح هو وجود ترسانات هائلة من الأسلحة النووية في خدمة عقائد نووية خطيرة موروثية من حقبة الحرب الباردة، هذا ناهيك عن الكميات الكبيرة من المواد الانشطارية المخصصة لصنع أسلحة الفناء المنتشرة هنا وهناك. لقد استمع المؤتمر في بداية الدورة إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، وبعدها تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، إلى العديد من الشخصيات البارزة، بما في ذلك ولأول مرة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة. هذا إن دل على شيء إنما يدل على الاهتمام البالغ الذي يحظى به المؤتمر والآمال التي تضعها المجموعة الدولية فيه.

السيد الرئيس، إن الجزائر لا تزال تعتقد أن الوثيقة CD/1864 تشكل قاعدة جيدة للبدء في الأشغال الموضوعية في المؤتمر، لكن الجزائر لن تكون بالتأكيد حجر عثرة أمام أية مبادرة تحظى بتوافق الآراء. في هذا السياق، أود أعرب لكم عن شكري العميق على عملكم الدؤوب الذي ينم عن حرصكم وإرادتكم إلى شق طريق في ظل الصعوبات التي يعرفها الجميع من أجل الوصول إلى تصور مشترك لبرنامج عملنا، ذلك البرنامج الذي نأمل أن يأخذ بعين الاعتبار انشغالات مختلف الدول ومجموعة الدول الأعضاء بما يسمح بتشديد عالم يتمتع بالاستقرار. وننوه في هذا الصدد بالمنهجية التي اعتمدتموها خلال رئاستكم ومشاوراتكم التي تمت في إطار من الشفافية والوضوح، ونشكركم أيضاً على مجموعة الأفكار التي طرحتموها بخصوص برنامج العمل. وقد لمسنا من النقاشات أن أغلبية من الوفود تؤيد برنامج عمل مبني على أساس الوثيقة CD/1864، وهناك بعض الوفود ترى بضرورة تنقيح وتطوير هذه الوثيقة بما يتلاءم والتطورات التي حدثت فيما بعد، في حين أن البعض الآخر لا يمانع في اعتماد برنامج عمل مبسّط في حال استمرار الاعتراض على الوثيقة CD/1864.

السيد الرئيس، نحن نُقدّر كل الجهود والمواقف ونرى أن أية مبادرة كي تنجح ينبغي أولاً، أن تأخذ بعين الاعتبار أولويات جميع الدول ومجموعات الدول الأعضاء. وثانياً أن تحترم النظام الداخلي للمؤتمر وأن تستمد مرجعيتها من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية

المخصصة لترع السلاح للجمعية العامة للأمم المتحدة لسنة ١٩٧٨. وثالثاً، أن تكون تلك المبادرة خطوة تساهم في المضي إلى الإمام من أجل بداية التفاوض والعمل الموضوعي على أساس المكتسبات المحققة والتوازنات المنجزة سابقاً بعد جهود مضيئة. إن المناقشات على مدار السنوات الماضية بيّنت بوضوح أنه لا طائفة من البحث عن أسباب تعطل المؤتمر في إجراءات وآليات عمله، فحال المؤتمر هو انعكاس للتوازنات والسياسات المتخذة خارجه؛ أي باختصار أن العامل الأساس هو الإرادة السياسية التي ينبغي توفيرها للمؤتمر. ويبدو جلياً وللأسف أن الأمور لم تبلغ بعد درجة النضج اللازم بما يوفر الشروط الضرورية لبداية التفاوض. كما أن اللجوء إلى أطر تفاوض بديلة عن المؤتمر لا تشكّل الحل المناسب لأنها لن تحل المشكلة الرئيسي الذي يعيق المؤتمر وهو توفير الإرادة السياسية من قبل جميع الدول الأعضاء.

في الأخير، أدعوكم سيدي الرئيس والسادة الرؤساء، الذين سيلونكم فيما بعد، إلى مواصلة جهودكم ومشاوراتكم من أجل التقدم في الأشغال بما يمكن المؤتمر من البدء في العمل الموضوعي حتى يستحق أن يكون بالفعل المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض في مسائل نزع السلاح. فالمسؤوليات الملقاة على عاقتنا صعبة ونبيلة لإبرام صكوك دولية متعددة الأطراف تشكّل لبنات بما يحقق طموحات وآمال المجموعة الدولية من أجل عالم يسوده السلم والاستقرار. وفي حال استمرار وضعية الانسداد هذه قد يكون من المفيد الدعوة إلى دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تخصص لترع السلاح للقيام بإجراء عملية تقييم شاملة لمسائل وإشكالية نزع السلاح المتعدد الأطراف وآلياته وترتيب الأولويات الواجب معالجتها وفق منظور متفق عليه لمفهوم الأمن الجماعي. وشكراً على حسن إصغائكم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً. وأعطي الكلمة لسعادة السفير دجاني، الممثل الدائم لإندونيسيا، الذي سيدلي، على حد علمي، بكلمة باسم آسيان.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني تقديم هذه الكلمة باسم أعضاء المؤتمر من دول آسيان، وهي تحديداً إندونيسيا وماليزيا وميانمار وفيت نام، وتشارك في هذا البيان أيضاً دولتان لهما صفة المراقب في آسيان، هما الفلبين وتايلند.

وقبل تناول فحوى البيان، أسمحوا لي بالتعبير عن خالص تقديرنا لسعادة سفير اليابان، السيد سودا، على المعلومات التي قدمها لنا عن حقيقة الوضع على الأرض في أعقاب التسونامي والزلازل الذي ضرب اليابان الأسبوع الماضي. وتعرب آسيان عن تعاطفها العميق وتقدم تعازيها لحكومة وشعب اليابان. ونشاط اليابان ما أصابها من ألم ومعاناة الذين بسبب هذه الكارثة الكبيرة. ونصلي من أجل الضحايا الذين فقدوا أرواحهم في هذه الكارثة المدمرة، ونرجو من سعادة السفير، السيد سودا، نقل تعازينا للأسر المكلومة في اليابان.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء التهديدات الماثلة بسبب الأسلحة النووية، واحتمال استخدامها أو التهديد باستخدامها، وخطر انتشارها.

إن مسألة نزع السلاح النووي هي الأولوية القصوى بالنسبة لنا، ونلتزم دائماً ببذل الجهود من أجل الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ورابطة آسيان ملتزمة بتنفيذ المعاهدة المتعلقة بجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتنفيذ خطة العمل المتصلة بها، كما نحث الدول الحائزة على أسلحة نووية على المبادرة بالتوقيع على البروتوكول الملحق بالمعاهدة لزيادة تعزيز الجهود الرامية إلى جعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

كما نود التذكير بالقرار الأول للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ الذي يدعو إلى جملة أمور منها خلو الترسانات الوطنية من الأسلحة النووية، والتذكير بالوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الاستثنائية المتعلقة بنزع السلاح التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٨، والتي أولت أهمية كبيرة لمسألة نزع السلاح النووي.

ونعتقد أن متابعة نزع السلاح النووي هي الأساس المنطقي لإنشاء هذا المؤتمر، ونود بالتأكيد تذكير الدول الأعضاء في المؤتمر بهذه الحقيقة. ومن المؤسف أن يحول الجمود الحالي دون شروع هذه الهيئة في إجراء أي مفاوضات بشأن المسائل الجوهرية المدرجة في جدول أعماله منذ أكثر من عقد من الزمان.

وفي هذا الصدد، نشير إلى اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٦/٦٥ بشأن نزع السلاح النووي، الذي دعا مؤتمر نزع السلاح إلى أن ينشئ، في أقرب وقت ممكن وكأولوية قصوى في مطلع عام ٢٠١١، لجنة مخصصة معنية بنزع السلاح النووي، والشروع في إجراء مفاوضات بشأن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي يفضي إلى القضاء التام على هذه الأسلحة في غضون فترة زمنية محددة، بما في ذلك إبرام معاهدة بشأن الأسلحة النووية.

كما نذكر باعتماد إجراءات متابعة نتائج المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، وبخاصة التوصيات المتعلقة بنزع السلاح النووي، ونحث الدول الأطراف في المؤتمر التي هي أطراف في معاهدة عدم الانتشار على بذل جهود لتنفيذ هذه الإجراءات.

كما نواصل تقديم الدعم لأعمال المؤتمر. وفي هذا الصدد، نود التأكيد مجدداً على دعمنا الكامل للرؤساء الست للمؤتمر، بمن فيهم شخصكم، يا سيادة الرئيس، ونعرب عن استعدادنا لمواصلة المشاورات المتعلقة بأي اقتراح يرمي إلى تعزيز التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول الأعمال.

وتوخياً للمساعدة في إحراز تقدم في أعمال المؤتمر، نرى أن المقترح المتعلق بتعيين منسق خاص معني بتوسيع عضوية المؤتمر يشكل خطوة رئيسية نحو تحقيق هذا الهدف، ولذا نقدم دعمنا التام لهذا المقترح.

كما نقدر مساهمات منظمات المجتمع المدني في أعمال المؤتمر ونرحب بها. فالجهود التي تبذلها هذه المنظمات مهمة لحشد الدعم لترع السلاح النووي على المستويات الأساسية، كما أن ثروة المعلومات التي تمتلكها وخبراتها وتجاربها العملية تثري عمل المؤتمر وتساعد في حفز المناقشات الجوهرية.

ونرى أن توسيع عضوية المؤتمر والعمل مع منظمات المجتمع المدني سيؤديان إلى خلق الزخم السياسي الذي تشتد الحاجة إليه من أجل المساهمة في المضي قدماً بأعمال المؤتمر.

وختاماً، نشجع الدول الأطراف في المؤتمر على إظهار الإرادة السياسية التي تمكن المؤتمر من الاضطلاع بمهامه بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لسعادة السفير. ويسرني إعطاء الكلمة الآن لسعادة السفيرة آنجيل هانسن، الممثلة الدائمة للنرويج.

**السيدة آنجيل هانسن (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية):** أسمحوا لي في البداية بتقديم المواساة الحارة لحكومة وشعب اليابان فيما تكبدته من خسائر في الأرواح وما شهدته من دمار هائل ومعاناة. ونبدي إعجابنا بالجهود الجبارة التي بُذلت لتخفيف آثار هذه الكارثة، وبما أبداه الشعب الياباني من رباطة جأش وعزيمة في مواجهة هذه الكارثة الثلاثية الأبعاد.

إن الأوهام المتعلقة بمخاطر حدوث المزيد من التسرب الإشعاعي تسلط الضوء على حالة الجمود التي يشهدها هذا المؤتمر. فكيف لنا أن نبرهن للناس في جميع أرجاء العالم جديتنا في التعامل مع القضايا الملحة المتعلقة بتزع السلاح النووي ومنع انتشاره؟

سيادة الرئيس، أود الإشادة بالطريقة المتميزة التي اتبعتها للاضطلاع بفترة رئاسة شيلي، والتي أظهرت الالتزام الراسخ ببلدكم بجدول أعمال نزع السلاح، وهو التزام تشاطركم فيه بلادي. وأود أن أشكركم شخصياً على الدور الهام الذي اضطلعتم به فيما يخص إعطاء منظمات المجتمع المدني، التي مثلتها الرابطة الدولية للمرأة من أجل السلام والحريّة، الفرصة للتفاعل مع المؤتمر مرة أخرى هذا العام في ٨ آذار/مارس. وأود الإشادة بهذه الرابطة على مساهمتها القوية والمتسقة لتعزيز نزع السلاح. ومن الواضح أننا بحاجة إلى أصوات قوية من منظمات المجتمع المدني أيضاً بشأن مسألة نزع السلاح، وأحث جميع الرؤساء القادّمين للمؤتمرات على تعزيز تفاعلنا مع المجتمع المدني. ويمكن أن يكون مثل هذا التفاعل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ونحن بحاجة إلى النظر إلى المؤتمر بصورة ملهمة وجديدة. فالأفكار والمقترحات المقدمة من المجتمع المدني قد تساعد في توفير ذلك على وجه التحديد. وقد كانت البيانات التي أدلت بها الأطراف مؤخراً بهذا الصدد مصدر تشجيع لنا.

السيد الرئيس، لقد شرع المؤتمر خلال فترة رئاستكم وفترة رئاسة كندا في إجراء مناقشات جوهرية. ونحن نرحب بذلك، ونشعر في الوقت ذاته بالحاجة إلى تذكير أنفسنا بأن

ولاية المؤتمر تتمثل في التفاوض. وينبغي أن نحرص على ألا نستنسخ عمل اللجنة الأولى للأمم المتحدة. وعليه، نتساءل عما إذا كان من الممكن اعتبار أن دورة هذا العام تشكل تقدماً مقبولاً، إذا لم تؤد إلى اعتماد برنامج عمل يستجيب بشكل صريح إلى الولايات المحددة لنا.

وبغض النظر عن كمية ونوعية البيانات التي سمعناها خلال هذه الدورة حتى الآن، ما زلنا نشعر بإحباط شديد بسبب حالة الجمود التي يشهدها المؤتمر لأكثر من عقد من الزمان. وما تزال المشكلة الرئيسية تكمن أساساً في التقليد المتمثل في البت في المسائل الإجرائية بتوافق الآراء، وذلك من الأسباب التي تدعونا إلى التفكير في استراتيجيات بديلة لتحقيق نزع السلاح.

ومع ذلك، ينبغي أن تكون الأمور واضحة. فالمؤتمر لديه ولاية مهمة، ونحن ندرك المحاولات الجادة التي قمتم بها في سبيل تحديد العناصر التي قد تفضي إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، وتحديد بنود جدول الأعمال التي قد تمهد الطريق لإجراء مفاوضات جوهرية في المستقبل القريب. ويتمثل موقف النرويج في ضرورة إعطاء الأولوية العليا لمسألة نزع السلاح، على أن تكون الغاية هي القضاء التام على هذه الأسلحة.

ونود أيضاً تأكيد أن "منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي" هو مسألة ملحة. وثمة فرصة لتعامل المؤتمر مع هذا البند بطريقة وقائية. وإذا لم يتعامل المؤتمر مع هذه المسألة بصورة سريعة، فسوف نواجه بصورة تدريجية تزايد عدد البلدان التي تتخذ من مصالح الأمن الوطني ذريعة لتقاعسها. ولا بد من تجنب أن يصبح ذلك حقيقة ماثلة تجعل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي أقل احتمالاً للتفاوض بشأنه مستقبلاً مما هو عليه في الوقت الراهن. ومسؤوليتنا المشتركة في الوقت الراهن تتمثل في بذل قصارى جهدنا لتجنب تفاقم التعقيدات في المستقبل.

ونحن لا ندري الارتياح في قدرة المؤتمر كمؤسسة على التعامل مع مسائل نزع السلاح، مما يعكس حالة الجمود التي تشهدها هذه الهيئة منذ أمد بعيد. وبإمكاننا القول بأن المؤتمر عاجز في الوقت الراهن عن الاضطلاع بولايته، وهو بحاجة إلى إصلاح نفسه. فلا ينبغي تطبيق قاعدة توافق الآراء على المسائل الإجرائية، ولا بد من إضفاء الصبغة العالمية على عضويته، وإعطاء المجتمع المدني فرصة الاضطلاع بدور فعال، والسعي إلى إيجاد سبل جديدة لتعزيز التعاون فيما بين الأقاليم.

ومع ذلك، نعترف اعترافاً تاماً بأن المؤتمر لا يعمل في فراغ. فمن الواضح أن ثمة بلدان لديها مصالح وشواغل أمنية مشروعة وفعلية ترتبط ارتباطاً مباشراً بجدول أعمالنا. وبالطبع، يمكن أن نذهب لأبعد من ذلك، حيث نسلم بأن ثمة بلدان غير أعضاء في المؤتمر لديها مصالح أمنية مشروعة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالبنود المدرجة في جدول أعمالنا. وفي الوقت الراهن، ما زال على هذه البلدان أن تثق في معالجة مصالحها الأمنية بواسطة البلدان الأعضاء في المؤتمر. وهذه المسألة غير منصفة.



وينبغي أن تكون مسألة نزع السلاح قضية ملحة بالنسبة لجميع الدول. كما ينبغي أن تكون قضية إنسانية ملحة تعكس الآثار المدمرة التي يتعرض لها السكان، فضلاً عن البيئة، بسبب استخدام أسلحة الدمار الشامل. فالأسلحة النووية هي أكثر الأسلحة المخترعة وحشية وعشوائية وإفراطاً في التدمير. ويعد استخدامها غير مشروع بموجب القانون الإنساني الدولي. ونحن بحاجة إلى وضع المطلب الإنساني في صميم أعمالنا. وفي هذا الصدد، علينا تعلم الكثير من عمليات نزع السلاح الأخرى التي تمت في الآونة الأخيرة وتمخضت عن نتائج ناجحة.

وندرک أن غالبية الدول ترى أهمية توافق الآراء فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. والنرويج غير مقتنعة تماماً بهذا الرأي. فنحن نرى أن من الممكن استحداث معايير تمنع استخدام الأسلحة النووية، أو حتى تحرمها، دون الحاجة إلى اتخاذ قرار بتوافق الآراء، ويمكن تطبيق هذه المعايير على نطاق عالمي.

ولا يمكن أن نترك للدول الحائزة لأسلحة نووية أن تحدد بمفردها متى وكيف تتخلص من هذه الأسلحة. ولا بد أن نعالج هذه المسألة على وجه الاستعجال. وإذا ثبت أن المؤتمر غير قادر على الوفاء بهذه التطلعات، فعلينا استطلاع خيارات أخرى من أجل الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً سعادة السفيرة. وأعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لكولومبيا، سعادة السفيرة آرانغو أولموس.

**السيدة آرانغو أولموس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية):** قبل بداية العرض الذي سأقدمه، أسمحوا لي بأن أقدم أحر التعازي، باسم بلدي ووفده، إلى سعادة السفير آكيو سودا وإلى شعب اليابان الذي تعرض يوم الجمعة الماضي لكارثة الزلزال وموجة التسونامي. وأود أن أعرب لسعادتكم عن تعاطف كولومبيا ورغبتها في التعاون معكم في هذه الأوقات العصيبة.

ولا أود تفويت الفرصة التي يتيحها هذا الاجتماع الذي يشهد انتهاء رئاسة شيلي، التي قادتنا بخبرة وحنكة، دون التدبر قليلاً في القضايا التي يرى وفد بلادي أنها بحاجة إلى النظر فيها خلال عملنا في المستقبل.

أولاً، نرى أن مشاركة المجتمع المدني وتنظيم أحداث موازية، بصرف النظر عن أي انتقادات أو تحفظات، كانت مفيدة للغاية كتمرين فكري. فقد أتاحت لنا فرصة لتجديد الأفكار وتوسيع المفاهيم والاطلاع على مواقف وآراء الآخرين. واتفق على أن تلك الأنشطة لا ينبغي أن تقوم مقام عمل مؤتمر نزع السلاح، لكن قيمتها تكمن في أنها تحارب إيجابية ينبغي أن نستمر في استكشافها.

ثانياً، إن منهجية المرونة القائمة على الجدول الزمني المؤقت الذي قدمته كندا واعتمدته شيلي مكنتنا من المضي قدماً في عملنا وتجنب الخوض في مسائل إجرائية لا نهاية لها.

وعليه، نرى أن الطريقة الفعالة لتحقيق تقدم جوهري في عام ٢٠١١ تكمن في اعتماد برنامج عمل مبسط. وبمعنى آخر، برنامج عمل يستند إلى النظام الداخلي - الذي ينبغي أن نلتزم به - ويقدم جدولاً زمنياً شاملاً ومتوازناً للأنشطة، ويضع في الاعتبار كل بنود جدول الأعمال ويشمل إجراء حوار بشأن المهام التي نود تحديدها لأنفسنا في كل واحد من هذه المجالات.

ويرى البعض أن الالتزام ببرنامج من هذا القبيل سيكون بمثابة خطوة إلى الوراء. بيد أن الخطوة الفعلية إلى الوراء كانت في عام ٢٠٠٩ عندما عجزنا عن تنفيذ القرار ١٨٦٤ (CD/1864)، أو في العام الماضي عندما لم نفلح في الوصول إلى توافق في الآراء. إن النظرة الاستشرافية لعام ٢٠١١ تختلف عن السنوات الماضية وينبغي لنا تكييف أدواتنا، بما فيها برنامج العمل، وفقاً للديناميات الراهنة إذا أردنا حقاً إحراز تقدم.

ولا تقع المسؤولية عن ذلك على كاهل الرئاسة التناوبية وحدها. إن نجاح هذا المحفل سيتوقف على الجهود التي يبذلها كل واحد منا، ويعتمد في المقام الأول على إرادتنا السياسية التي تُفهم على أنها ممارسة للمرونة والابتكار.

إن الابتكار هو ما تجلّى على وجه التحديد في الورقة غير الرسمية التي قدمتها شيلي إبان فترة رئاستها للمؤتمر. ونحن نتفق على أن الغموض البناء، على حد قول سعادة السفير أويارسي، يتسم بما يكفي من المرونة لدفع مؤتمر نزع السلاح نحو الشروع في العمل الجوهري، إذا تمسكنا بوضع برنامج عمل يربط الجدول الزمني للأنشطة بالولاية المحددة للمؤتمر.

إن وفد بلادي يتحلى بالمرونة اللازمة فيما يتعلق بأي برنامج عمل تقريبي يمكن التوصل إليه. ومثلما ذكرنا، فإن ما يدفعنا هو الحاجة إلى الشروع في المفاوضات، وذلك في نظري ما تشاطره كافة الوفود.

إن سلامة سكان كوكب الأرض بأسرهم، وبقاء الجنس البشري، معرضان للخطر. ولا يمكن لأي بلد الإفلات من مخاطر السلاح النووي، مهما بلغ من القوة والثراء وأياً كانت قوة الردع التي يمتلكها. إن عدم تحقيق تقدم جوهري يوحى بأن مؤتمر نزع السلاح غير مدرك لهذا الخطر.

ومن المؤسف، بالرغم من الحماس الأولي خلال دورة عام ٢٠١١، أن يبدو المؤتمر وكأنه قد رجع إلى التسليم بالأمر الواقع. ويشكل ذلك مصدر قلق كبير لوفد بلادي.

ومثلما ذكر المسؤولون الذين خاطبوا المؤتمر خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى في ٨ و ٩ آذار/مارس، فإن الولاية المحددة لمؤتمر نزع السلاح هي التفاوض. وفي ظل التقدم الذي أحرز في مجال نزع السلاح، الذي أشرنا إليه جميعاً، والبيئة السائدة التي من شأنها أن تفضي إلى المزيد من التحسن، نرى أن من غير المعقول أن يبقى هذا المحفل في حالة جمود. إن هذا

الوضع يعجز عن فهمه المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني والدول ولا يمكن أن تسمح به، مثلما أعرب عن ذلك، في هذه القاعة ذاتها، وزراء الخارجية ونوابهم.

إن عمل آلية نزع السلاح التي يُعد المؤتمر حجر الزاوية بالنسبة لها، ومشروعية هذه الآلية، معرضان للخطر. غير أن من اللازم، مثلما هو الحال بالنسبة لأي آلية أخرى، إصلاح أو استبدال أي جزء منها يتعرض للخلل. فأنتم مسؤولون عن مستقبل هذا المحفل.

ولهذا السبب، أدعوكم إلى الإصغاء إلى بعضكم البعض، والتحول من التعليقات الفاترة إلى الدخول في حوار مفعم بالحياة يسترشد بروح الشفافية والرغبة في التفاوض. وهذه دعوة إلى التحلي بالمرونة والانفتاح لاستكشاف مختلف الخيارات عوضاً عن التثبيت بآراء معدة سلفاً. وندعوكم، في المقام الأول، إلى إبداء الإرادة السياسية الرامية إلى إحراز تقدم في أعمال مؤتمر نزع السلاح وبحث البنود المدرجة في جدول أعماله. ولكم جزيل الشكر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لسعادة السفيرة على روح التعاون التي أبدتها وفد كولومبيا.

وأعطى الكلمة الآن إلى الممثلة الدائمة لسري لانكا، السيدة كيشينوكا سينيوراني.

**السيدة سينيوراني (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود في البداية أن أقدم عن طريق سعادة السفير سودا تعازي حكومة وشعب سري لانكا إلى حكومة وشعب اليابان في الخسائر التي أوقعتها كارثة الزلزال وموجة التسونامي المدمرة. لقد شهد العالم من قبل ما يتحلى به الشعب الياباني من صبر وقدرة على التكيف، ونحن واثقون من أن ذلك سيمكن اليابان من العمل بسرعة على إعادة البناء ومواصلة المسيرة. ونشكر سعادة السفير سودا على الإحاطة التي قدمها عن حالة مفاعل فوكوشيما النووي لتوليد الكهرباء الذي تعرض مؤخراً لهذه الكارثة الطبيعية. ومثلما أكدت الحكومة اليابانية، لا يوجد سبب للدعر، وهو ما ينبهنا إلى عدم القيام برد فعل مبالغ فيه على الصعيد العالمي إزاء الاستخدام السلمي للمواد النووية، والعمل باستمرار على كفالة وجود الضمانات الضرورية.

سعادة السفير أويارسي، يود وفد بلادي الإشادة بما تمتعتم به من حنكة في توجيه مؤتمر نزع السلاح. لقد توليتم خلال الأسابيع الماضية توجيه هذه الهيئة دون كلل أو ملل بطريقة تتسم بالشفافية والشمول. ونود الإعراب عن تقديرنا للطريقة التي اتبعتها لاجاز مهامكم وكفالة الحوار الشامل بشأن القضايا الأساسية، وذلك بفضل نهجكم المتوازن والشامل في توجيه عملنا. مما ييشر بإمكانية المضي قدماً نحو وضع برنامج عمل جوهري يركز إلى هذه المبادئ.

ومثلما لاحظنا باستمرار، لا مفر من التوافق في الآراء لتحقيق وصون الأمن الدولي. ويظهر ذلك جلياً في نظامنا الداخلي. إن تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الوصول إلى عالم

أكثر أمناً وخال من الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة يستلزم إشراك جميع الدول المعنية بصورة منصفة.

وعليه، لا بد من إبراز الضرورة الملحة للشروع في التفاوض بشأن برنامج عمل مرحلي للقضاء التام على الأسلحة النووية خلال فترة زمنية محددة، بما يشمل وضع اتفاقية تتعلق بالأسلحة النووية. وينبغي أن نواصل بصورة جادة جهودنا الرامية إلى تحقيق هذه الغاية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لسعادة السفيرة. وأعطى الكلمة الآن إلى الممثل الدائم للصين، سعادة السفير وانغ كوون.

**السيد وان كوون (الصين) (تكلم بالصينية):** يود الوفد الصيني أن يقدم في البداية تعازيه لشعب اليابان في الخسائر التي لحقت به على إثر كارثة الزلزال القوي وموجة التسونامي التي ضربت اليابان، ويعرب وفد بلاده عن أسفه العميق للضحايا. ونتمنى أن يتمكن شعب اليابان من التغلب على هذه المحنة وإعادة البناء في القريب العاجل.

لقد وصل مؤتمر نزع السلاح إلى مفترق طرق حرج تتقاطع فيه الفرص والتحديات. فمن الواضح، من جهة، أن مجال الحد من الأسلحة على الصعيد الدولي قد اكتسب زخماً خلال السنوات الأخيرة. ويأمل المجتمع الدولي على نطاق واسع في أن تؤدي جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، وبخاصة عمل هذا المؤتمر، إلى تحقيق الأمن للجميع عن طريق حوار لفائدة الجميع ويقوم على التعاون. ولهذا الغاية، واصل كل طرف زيادة دعمه السياسي للمؤتمر. وفي العديد من المناسبات، أعرب الرئيس الصيني هو شنتاو ورئيس الولايات المتحدة باراك أوباما عن دعمهما لعمل المؤتمر. وقد خاطب المؤتمر كل من وزير خارجية الصين، السيد يانغ جيشي، ووزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد لافروف، ووزيرة الخارجية الأمريكية، السيدة هيلاري كلينتون، فضلاً عن وزراء خارجية أستراليا وكندا وغيرهم من وزراء الخارجية. كما زار مقر المؤتمر في ثلاث مناسبات الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون، ودعا إلى خروج المؤتمر بأسرع ما يمكن من حالة الجمود. ومن ناحية أخرى، نحن نواجه مشكلة حقيقية تتمثل في كيفية معالجة الشواغل المختلفة لكافة الأطراف، وإخراج المؤتمر من حالة الجمود واستئناف عمله في أقرب وقت ممكن. لقد شعر عدد من الزملاء باليأس إزاء المدة الزمنية اللازمة لكسر هذا الجمود. أليس هذا المؤتمر آلية جديدة بالاهتمام في المقام الأول؟ كيف يمكن النظر لمسألة عمل المؤتمر بصورة إيجابية؟ وما هي حالة المؤتمر في الوقت الراهن؟ وهل سيتمكن من تبديد الضباب الذي يكتنفه ورؤية النور أو التمتع مرة أخرى بأشعة الشمس؟

وأود الآن مناقشة آراء الصين بشأن هذه الأسئلة.

أولاً، لماذا يُعد المؤتمر آلية جيدة للمفاوضات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح؟ لا أعتقد أن الأمر كذلك بسبب التاريخ الثري للمؤتمر فحسب، لأنه أنجز اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والكثير من المعاهدات الأخرى الجوهرية للحد من الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار، مما أسهم في إرساء السلم والأمن الدوليين. فالشيء الأهم هو أن المعاهدات التي أنجزها المؤتمر، وهي غير مترهة عن العيوب، تعتبر في الظروف الراهنة أكثر الصكوك المعمول بها على نطاق عالمي. ويختلف المؤتمر عن الآليات المخصصة حصراً لنزع السلاح ومنع الانتشار. فعضويته واسعة النطاق من حيث التمثيل وتوسعت من ٤٠ دولة عضواً إلى ٦٥ في الوقت الراهن تشمل بلداناً متقدمة ونامية، وتضم أعضاء لهم وزهم من مختلف الأقاليم والمناطق، وبخاصة القوى النووية الخمس وجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول التي تُعرف قدراتها النووية. إن معاهدات نزع السلاح التي أنجزها المؤتمر تعكس الاهتمامات المشتركة للمجتمع الدولي وتساعد في صون الأمن المشترك للمجتمع الدولي. كما يتحلى المؤتمر بروح الديمقراطية واحترام سيادة القانون، ويستند إلى قانون دولي ونظام ضمانات ملائمين. لقد أنشئ المؤتمر خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة بشأن نزع السلاح، عقب مشاورات واسعة النطاق بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، وتأسس بوصفه المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في مجال نزع السلاح. كما أن الوثيقة الختامية لتلك الدورة الاستثنائية نصت صراحة على أن يعمل المؤتمر بتوافق الآراء وأن يعتمد نظامه الداخلي. ويعتبر مبدأ توافق الآراء الوارد في النظام الداخلي سمة مميزة للمؤتمر تمكنه من العمل بمنأى عن الجمعية العامة والمحافل الأخرى المعنية بنزع السلاح. وعليه، يُعترف بالمؤتمر على أنه الآلية الوحيدة المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح. وهناك بعض الدول، المعارضة لمبدأ توافق الآراء، التي ترى أن العيب في المؤتمر وترغب في البدء من الصفر. غير أن الأمر المثير للاهتمام هو أن الغالبية العظمى تؤيد آلية المؤتمر بسبب مبدأ توافق الآراء. وهذا المبدأ يكفل أن تعكس أي اتفاقية مبرمة الإرادة المشتركة للمجتمع الدولي الممثل بالكامل في عضوية المؤتمر، كما يكفل التنفيذ الفعال لهذه المعاهدات فور توقيعها. وما لا شك فيه أن البداية من الصفر ليست بأمر عسير، فالأمر الصعب هو معرفة ما إذا كانت الآلية الجديدة أو المغايرة ستكون مفيدة وفعالة كالمؤتمر. ويتطلب هذا السؤال التفكير فيه بشكل جاد.

وثانياً، كيف لنا أن نتعامل بموضوعية مع المشكلات التي تواجه المؤتمر؟ إذا أردنا كسر الجمود الذي يعانيه المؤتمر، فعلياً أولاً التركيز على جوهر المسألة، وهو أن حالة الجمود، كما أرى، تعزى إلى عوامل سياسية. فعمل المؤتمر هو مقياس للوضع الأمني الدولي. إن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة متعددة الأطراف للحد من الأسلحة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحالة الأمنية الدولية وبمصالح جميع الدول. فبرامج وسياسات كل دولة في مجالات نزع السلاح والأمن لا يمكن أن تكون متطابقة تماماً في مختلف مراحل التاريخ وفي مختلف الأوضاع الدولية السياسية والأمنية. وذلك يقود بالتأكيد إلى تعدد الآراء بشأن مجالات تركيز المؤتمر وأولوياته،

وقد يقود حتى إلى تباين في الآراء. وقد شهدت الاتفاقية منذ اعتمادها نجاحات وإخفاقات. فعمل المؤتمر لم يتسم دوماً بالسلاسة وكان متسارعاً في بعض الأحيان. وشهد "نجاحات كبيرة" أو "حالات جمود" خلال الأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩، وأرى أن ذلك يعكس هذه الظاهرة. وحالات الجمود التي يشهدها المؤتمر ناتجة أيضاً عن طريقة التفكير وأساليب العمل أيضاً. ومن الأمثلة على ذلك وجهة النظر التي مؤداها أن حالات الجمود تعزى إلى آلية المؤتمر نفسها، وإلى مبدأ توافق الآراء على وجه التحديد المدرج في النظام الداخلي. بيد أن علينا طرح السؤال: لماذا كان المؤتمر قادراً، بذات الآلية والنظام الداخلي، على التفاوض بشأن معاهدة بشأن حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؟ والمثال الثاني يتمثل في أن إجراء مفاوضات حكومية دولية مفتوحة وشفافة ومنصفة بمشاركة جميع الأطراف المعنية يشكل إهداراً للوقت، ويمكن الاكتفاء بمشاركة بعض الدول في المفاوضات أو عدم إجراء المفاوضات عن طريق عملية حكومية دولية. غير أن السؤال هو، هل تؤدي هذه الطريقة إلى مشاركة عالمية؟ وهل يمكن لمعاهدة مبرمة دون مشاركة الأطراف الفاعلة الرئيسية أن تكون فعالة كما ينبغي؟ وعلاوة على ذلك، يمكن بالتأكيد فهم التلهف لإبرام معاهدة، غير أن التسرع قد يؤدي إلى نتائج عكسية. ومن ناحية موضوعية، هل ينجح اللجوء الدائم إلى ممارسة الضغوط في تسوية النزاعات، أم يؤدي إلى تفاقمها؟ إن التنافر الذي حدث في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي يقدم الإجابة على هذا السؤال الذي يستحق التفكير فيه.

وثالثاً، كيف ينبغي أن ننظر إلى الوضع الراهن للمؤتمر؟ يعتقد بعض الزملاء أن المؤتمر لم يحقق تقدماً خلال السنوات الأخيرة وقد دخل بالفعل في حالة شلل. ومن المؤكد أن المؤتمر لم يضع معاهدة للحد من الأسلحة منذ عام ١٩٩٨. ومع ذلك، فإن الإنجازات التي حققها والعقبات التي يواجهها غير مقيدة بأوقات أو حالات محددة. وعمل المؤتمر تراكمي ويتحرك من التغير الكمي إلى النوعي. فالإعداد والاتصال والمشاورات هي مهام كمية، أما تحقيق الإنجازات المهمة والتوصل إلى التوافق في الآراء وإبرام المعاهدات فيشكل نقلة نوعية. ولا يمكن لعملية تراكمية من هذا القبيل أن تحدث بين عشية وضحاها. فهي تتطلب تراكم الإرادة السياسية والجهود التقنية. وعندما وضعت اتفاقية الأسلحة الكيميائية في جدول أعمال المؤتمر، تم الانتظار خمسة عشر عاماً، من عام ١٩٧٨، للتفاوض بشأن الاتفاقية، واستغرق إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ١٦ عاماً بعد وضعها في جدول الأعمال في عام ١٩٨٠. ويكون إبرام هذه المعاهدة قد استغرق وقتاً أطول إذا تم حساب المدة الزمنية من خمسينات القرن الماضي، عندما اقترح رئيس وزراء الهند السيد نهرو حظر التجارب النووية. ولتقييم عمل المؤتمر في الوقت الحالي، لا ينبغي أن نتوه في التفاصيل؛ وينبغي أن ننظر إلى الصورة الكاملة. ولا يجب أن ننظر فقط إلى أوجه قصور المؤتمر ونصرف النظر عن مزاياه. وخلال السنوات الأخيرة، حاولت الدول الأعضاء في المؤتمر أن تدفعه بعدة طرق إلى كسر حالة الجمود والشروع في العمل الجوهرية. وهذه الطريقة للعمل دون كلل أو ملل هي

بالتأكيد أفضل ميزة للمؤتمر، وهي توضح أننا لم نفقد الثقة والأمل، والأمر الأهم هو أننا لم نتخل عن المسؤولية النبيلة عن السلم والأمن الدوليين التي أُلقيت على عواتقنا. إن اعتماد الوثيقة CD/1864 في أيار/مايو ٢٠٠٩ هو خير مثال على ذلك، وقد كانت البداية موفقة هذا العام. لقد تمكن المؤتمر من تنظيم مناقشات جوهرية بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال خلال تناوب سفير كندا وشيلي على رئاسة المؤتمر. وحتى إذا لم نتوقع أن يتمكن المؤتمر من تحقيق نتائج كل عام، فإن الوقت يمضي. ومثلما قال الرئيس ماو في إحدى المرات، يجب علينا "الاستفادة من اليوم، والاستفادة من اللحظة".

ورابعاً، كيف لنا أن نكسر حالة الجمود؟ فالمؤتمر لا يعمل في فراغ. إن عمل المؤتمر يتأثر تأثيراً مباشراً بتطورات الأوضاع الأمنية الدولية والإقليمية. ولا يمكن للمؤتمر إحراز تقدم إلا عن طريق إيلاء اهتمام للشواغل والمواقف الأمنية الملحة لمختلف البلدان والتعامل معها بطريقة متساوية، والسعي إلى إيجاد وضع يكون لفائدة الجميع. وفي الوقت ذاته، يتعين علينا أن نعالج مشاكل المؤتمر. ويعد الحوار الدولي بهذا الشأن غاية في الأهمية؛ بيد أن كسر الجمود الراهن للمؤتمر يتطلب أيضاً، في رأينا، اعتماد نهج مفاهيمي وطريقة عمل فعالة. فعلينا أولاً تحديد جوهر المشكلة واتخاذ التدابير الملائمة لمعالجتها. وينبغي لنا ثانياً إيجاد أرضية مشتركة مع احترام أوجه الاختلاف بيننا؛ ولا سيما عندما نتناول نقاط دقيقة، ويجب علينا السعي لتحديد أي بوادر تشير إلى إمكانية الوصول إلى توافق في الآراء دون مفاومة أوجه التنافر أو الاختلاف في وجهات النظر. ويجب ثالثاً أن نعمل سوياً على دفع عمل المؤتمر إلى الأمام عن طريق عملية حكومية دولية تتسم بالانفتاح والشفافية. ورابعاً، لا بد من اتخاذ أي خطوة، مهما كانت صغيرة، إذا كانت في الاتجاه الصحيح؛ فالتقدم التدريجي هو الذي يحول الانتصارات الصغيرة إلى انتصارات كبيرة. وفي إحدى المرات، قال وزير الخارجية الصيني، السيد يانغ جيشي، أمام المؤتمر إن "أطول الرحلات تبدأ بخطوة واحدة، وإن الأنهار والمحيطات تبدأ كجداول صغيرة"، وذلك ما أرمي إليه تحديداً. وخامساً، يجب أن نركز على التأثيرات الفعلية وعلى أهدافنا. فحالة الجمود الراهنة للمؤتمر تعود إلى أسباب سياسية. ويجب أن تعتمد على الإرادة السياسية والحكمة من أجل التغلب على هذه العقبة. إن برنامج عمل المؤتمر ليس عملاً يتعلق بالخطابة والبلاغة، فالهدف هو كسر حالة الجمود والشروع في العمل الجوهرية ولذا لا ينبغي أن نتوقف لمناقشة الصياغة اللغوية. لقد حصل المؤتمر في الوقت الراهن على زخم يصعب اكتسابه ولا بد من رعايته والحفاظة عليه. ويتعين علينا الاستمرار في بناء الثقة المتبادلة بين الأعضاء والسعي بصورة حثيثة إلى الوصول إلى توافق في الآراء والتركيز عليه من خلال إجراء مفاوضات حكومية دولية مفتوحة وشفافة. وقبل لحظات قليلة، خاطب المؤتمر وزير خارجية أستراليا، السيد كيفن رود، مستشهداً بالكلمات الشهيرة للرئيس الأمريكي الراحل جون كينيدي حين قال: "...لا تتفاوض أبداً بدافع الخوف ولا نخاف من التفاوض". وأنا أعتقد أن هذا المؤتمر هو منبر للتفاوض ونحن أيضاً لا ينبغي أن نخشى الدخول في مفاوضات خلال اجتماعات آب/أغسطس. وأعتقد أن بإمكاننا التوصل إلى خطة مقبولة

لجميع إذا توفرت لدينا القناعة بوحدة القضية والمصير، وإذا تحققت الثقة وتبددت الشكوك. فدعونا نستأنف العمل الجوهري في أقرب فرصة ممكنة عبر الجهود المشتركة، لكي نمضي قدماً في قضية الحد من الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار على الصعيد الدولي.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطى الكلمة الآن إلى سعادة سفير الاتحاد الروسي السيد لوشينين.

**السيد لوشينين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود في البداية تقديم أحر التعازي إلى ممثل اليابان لدى مؤتمر نزع السلاح، سعادة السفير سودا، في أعقاب الكارثة الطبيعية المدمرة التي ضربت اليابان. لقد صُدمنا وتألمنا كثيراً للخسائر الكبيرة في الأرواح وللأضرار التي أحدثتها غضب الطبيعة. ومثلما أشار الرئيس الروسي ميدفيديف في رسالته إلى رئيس وزراء اليابان، فإن الشعب الروسي يشعر بحزن عميق إزاء هذه الأحداث المأساوية. ويقوم الاتحاد الروسي الآن، وهو أقرب صديق لليابان، بتقديم المساعدة من أجل التصدي لتبعات الكارثة. فهناك أكثر من مائة عامل إنقاذ روسي يعملون حالياً في المناطق المتضررة، ويشكلون أكبر فريق إنقاذ أجنبي. ولقد أثار الوضع في المفاعل النووي المتضرر شواغل خاصة بالنسبة للمجتمع الدولي. ونأمل أن تؤدي التدابير التي اتخذتها حكومة اليابان والجهات المتخصصة إلى الحيلولة دون تفاقم الأوضاع في المستقبل وإلى السيطرة على الوضع. وخليق بالإعجاب ما أبداه شعب اليابان من تصميم وعزم وكرامة.

ونود الإعراب عن تقديرنا الكبير للجهود التي بذلتوها يا سيادة الرئيس في تنسيق جهود الرؤساء الستة للدورة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل. وذلك على وجه التحديد هو مقصد الاقتراحات التي قدمتموها. ونحن على يقين من استمرار الرؤساء القادمين في بذل جهود من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. لقد أعربنا عن وجهة نظرنا في السابق بشأن وضع المؤتمر. ونوافق على ما قدمه الزملاء اليوم من تقييم، وبخاصة الوفد الصيني. ولا نظن أن الوضع خرج أو يبعث على اليأس. ويجب علينا بكل بساطة مواصلة العمل، مع مراعاة أنه لا بديل عن مؤتمر نزع السلاح.

إن الأولوية الرئيسية هي إجراء مناقشات مواضيعية في إطار المؤتمر. فالاجتماعات التي تنظم "على هامش" المؤتمر لا يمكن ولا ينبغي أن تحل محل عمل المؤتمر. ونعتقد أن بإمكان المؤتمر تعزيز مصداقيته عن طريق توسيع عضويته بشكل تدريجي مع إشراك منظمات المجتمع المدني. وسيكون من المفيد استكشاف إمكانية عقد جلسات عامة في المستقبل بغية النظر في مسألة العضوية والصيغة الممكنة لمشاركة منظمات المجتمع المدني.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطى الكلمة الآن إلى الممثل الدائم لبنغلاديش سعادة السفير حثان.



**السيد حتّان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** ننضم إلى الوفود الأخرى والزملاء في تقديم أحر التعازي لحكومة اليابان والشعب الياباني الصديق في هذه الأيام التي شهدت وقوع هذه الكارثة الطبيعية غير المسبوقة وما نجم عنها من أوضاع مأساوية. ومثلما ذكرت وفود أخرى، فإن التهديد الإشعاعي الناجم عن المفاعل المتضرر في اليابان يعزز الضرورة الملحة لعمل هذا المؤتمر وأهميته.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتعبير عن تقديري الخالص لكم، يا سيادة الرئيس، على توجيهكم للمؤتمر بفعالية واقتدار. فقد تمكنا من تنفيذ أعمال المؤتمر بطريقة مثالية. كما استفدنا بما استفادة من مشاوراتكم المنتظمة والشفافة مع الأعضاء خلال الجلسات الرسمية وغير الرسمية على حد سواء. ولقد خاطب معالي وزير خارجية بلادي المؤتمر خلال فترة رئاستكم في ١ آذار/مارس ٢٠١١ وسلط الضوء على أولويات حكومتنا فيما يتعلق بعمل هذه الهيئة الموقرة. كما أحطنا علماً بكثير من الاهتمام بالمقترح المفيد الذي قدمتموه لنا بشأن برنامج عمل المؤتمر. ونحن نرى وجهة فحوى ذلك المقترح الذي يتسم بالمرونة واستشراف المستقبل، ونأمل أن يتمكن المؤتمر من العمل به.

كما أود اغتنام هذه السانحة لأرحب ترحيباً حاراً بسعادة السفير والممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية بوصفه الرئيس القادم لمؤتمر نزع السلاح. فقد استمعت باهتمام إلى مقترحاته البناءة بشأن كسر حالة الجمود التي يشهدها عمل المؤتمر.

ونحن نرى في ظل الظروف الراهنة أن الوقت قد حان للاضطلاع بولايتنا على أساس قاعدة توافق الآراء التي تشكل السمة المميزة لهذا المؤتمر. وسوف يقدم وفد بلادي دعمه التام في سبيل المضي قدماً نحو تحقيق رؤيتنا المشتركة في هذا المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالمفاوضات في مجال نزع السلاح.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفير. لقد انتهى الإدلاء بالبيانات العامة وسنشرع الآن في النظر عن كثب في البنود ٥ و ٦ و ٧. وتضم قائمة المتكلمين وفدي الولايات المتحدة وبيلاروس. وقبل إعطاء الكلمة، أود التذكير بأننا قد تطرقنا لهذه البنود بشكل عام في ١٧ شباط/فبراير، إبان رئاسة كندا للمؤتمر.

وفيما يخص البند ٥ من جدول الأعمال المتعلق بالأنواع والأنظمة الجديدة من أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الإشعاعية، فقد وردت تعليقات مثيرة للاهتمام عن ضرورة التفكير في هذه الأسلحة من وجهة نظر أوسع نطاقاً وليس من المنظور العسكري الصرف. وأشار إلى أسلحة التدمير الشامل وضرورة رصد التطورات العلمية والتكنولوجية وانتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينبغي أن نضع في الاعتبار قرار الجمعية العامة ٤١/٦٥ و ٧٤/٦٥، لأنهما يشيران إلى التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، ويتناولان مسألة منع المجموعات الإرهابية من الحصول على مواد مشعة، وإلى دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن ونزع السلاح.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي والسهولة الكبيرة في الوصول إلى التكنولوجيات في هذا المجال، الأمر الذي يتطلب دراسته بصورة جادة على وجه الاستعجال، يرتبطان باستحداث أسلحة دمار شامل جديدة، وأسلحة إشعاعية وغير ذلك من صنوف الأسلحة. وينبغي أن نفكر أيضاً، على نحو ما ورد في القرار ٤١/٦٥، في المخاطر الحقيقية والمحتملة في مجال أمن المعلومات، كما ينبغي أن ندرس كيفية التصدي لهذه التحديات من منظور وقائي.

البند ٦ - برنامج نزع السلاح الشامل - قد يكون مفيداً في تحديد المواضيع الجديدة في مجال نزع السلاح والأمن التي تتطلب الاهتمام بها واتخاذ تدابير بشأنها بصورة عاجلة من جانب مؤتمر نزع السلاح، بغية اعتماد نهج يتسم بالمرونة فيما يتعلق بالأمن الدولي.

أهمية البند ٧ - الشفافية في مجال الأسلحة - ظاهرة في فكرة دعم تدابير تعزيز الثقة. وتمت الإشارة أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٤٨/٦٤ المتعلقة بمعاهدة تجارة الأسلحة وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. وتم الإعراب عن المزيد من أوجه القلق بشأن الإرهاب. كما يتعلق هذا الموضوع أيضاً بدراسة أسلحة الدمار الشامل الجديدة وخطر وصول جهات غير تابعة للدول إلى هذه الأسلحة.

ويجب أن ننظر في قرار الجمعية العامة ٦٢/٦٥ بشأن التدابير اللازمة لمنع المجموعات الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وأدعوكم إلى التوسع في مناقشة البنود ٥ و ٦ و ٧ من أجل تعيين منسقين خاصين لجمع آراء الدول ومقترحاتها بشأن هذه المواضيع.

وأود إعطاء الكلمة الآن إلى سعادة الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية، السيدة لاورا كينيدي.

**السيدة كينيدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** لقد أعددت بالتأكيد بياناً مطولاً يتناول البند ٧ المتعلق بالشفافية، لأن هذا الموضوع العام يتضمن جانبين على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة وكثير من البلدان الأخرى، هما الشفافية والتسليح. وأود على وجه التحديد تناول نظام الأمم المتحدة الموحد للإبلاغ عن النفقات العسكرية وسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية. ولدي هنا بيان مطول ومفصل إلى حد بعيد، ولذلك أرى أن بالإمكان الاكتفاء بتعميمه نظراً لعدد المتكلمين خلال هذا اليوم، ومواصلة تناوله، بطبيعة الحال، في الدورات اللاحقة لأنه يستحق بالفعل التفكير والنظر فيه، شأنه شأن المواضيع الأخرى.

وعلاوة على ذلك، أستأذنكم يا سيادة الرئيس في مخاطبة ممثلي دولتين موقرتين في هذه القاعة، هما بلدكم، شيلي، واليابان. لقد استهلت وزيرة خارجية بلادي، السيدة هيلاري رودهام كلينتون، كلمتها أمام المؤتمر مؤخراً بالإشادة بقيادتكم لهذا المؤتمر على وجه التحديد، يا سعادة السفير أويارسي، وبالجهد التي بذلتموها لجعل المؤتمر أداة فعالة لمواجهة

التحديات الحرجة المطروحة في الوقت الراهن. ولا أود بالطبع عرض ملخص لكلمتها مرة أخرى، لكنني أود الإشارة إلى أنها أرادت بالتأكيد التركيز على الطابع الملح لعمل المؤتمر. كما قدم عدد من المتكلمين خلال هذا اليوم تعليقات على أهمية الهدف المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية، وسنستمر في الاعتقاد بشدة، بالطبع، في أن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو خطوة جوهرية تشكل جزءاً من الجهود الدولية المبذولة لإحراز تقدم نحو بلوغ هذا الهدف.

ومع ذلك، اسمحوا لي بأن أكرر التأكيد على نقطة محددة في كلمتها، ألا وهي، مرة أخرى، إشادتها الكبيرة بكم وبفترة رئاستكم للمؤتمر، يا سعادة السفير أويارسي. فنحن ندرك جميعاً مدى صعوبة هذه الوظيفة التي تمكنكم من تحمل تحدياتها بصورة مدهشة. كما نقدر الجهود التي بذلتموها لوضع برنامج عمل، والأسلوب الماهر الذي اتبعتموه في أداء مهامكم، والتحفيز على إجراء مناقشات قوية. إن الجهود التي بذلتموها لتنظيم "الجزء الرفيع المستوى" قد نجح في استقطاب عدد كبير من الشخصيات الفاعلة على الصعيد العالمي، بمن فيهم رئيسي، فأتوجه لكم ولفريقكم بجزيل الشكر على ما بذلتموه من جهد لدفع هذه الهيئة إلى العمل.

ودعوني أقول الآن إننا نتطلع بنفس القدر من الحماس إلى رئاسة الصين للمؤتمر على يدي زميلنا المميز السيد وانغ كون. لقد استمعنا باهتمام شديد إلى البيان الذي أدلى به، مثلما استمعنا لجميع البيانات التي أدلى بها اليوم، والتي ستكون بالطبع موضع تفكيرنا.

وأود العودة إلى قضية اليابان التي تستحوذ على اهتمامنا، والقول إنني تلقيت سيلاً من الطلبات من زملاء سابقين في المؤتمر ومن العديد من أصدقاء اليابان الذين طلبوا مني نقل تعازيهم الخاصة إلى زميلنا العزيز سعادة السفير سودا وإلى وفد بلاده. إن شدة الكارثة التي ضربت اليابان هزتنا جميعاً. وفي حين تقوم الحكومات، بما فيها حكومة بلادي، بمد يد العون إلى اليابان، فنحن نعلم جميعاً أن أكبر مصدر قوة تمتلكه اليابان هو شعبها الذي نعلم أنه سيتغلب على هذه الكارثة المأساوية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفيرة كنيدي. وأعطي الكلمة الآن إلى الممثل الدائم لبيلاروس سعادة السفير ميخائيل خوفوستوف.

**السيد خوفوستوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية):** أود أن أنقل عبر زميلنا وصديقنا سعادة السفير سودا خالص التعازي لشعب اليابان في أعقاب الزلزال المدمر الذي أوقع الكثير من الخسائر البشرية وتسبب في تعطيل مفاعلات نووية.

لقد صُدم العالم قبل ٢٥ عاماً بكارثة تشرنوبيل المأساوية التي كانت بيلاروس أول من واجه أكبر تبعاتها المروعة. ونحن على يقين من أن اليابان ستتمكن، بمساعدة المجتمع الدولي، من الحيلولة دون وقوع الأسوأ.

سيادة الرئيس، نقدر أياً تقدير العمل الذي اضطلعتم به، بوصفكم رئيساً للمؤتمر، وننوه بالجهود التي بذلتموها لتوجيه المناقشات المواضيعية الجوهرية بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر ومساعدكم الرامية إلى اعتماد برنامج عمل متوازن لهذه الهيئة.

لن نقدم تعليقات عامة. ومع ذلك، أود الإشارة إلى أننا نضم صوتنا إلى البيانات التي أدلى بها ممثلو الصين والاتحاد الروسي. ونوافق على تقييم البيانين لأعمال المؤتمر، وبخاصة المقترحات المبشرة التي قدمت. ونرى أنه لا يوجد خيار سوى مواصلة العمل الجاد في إطار المؤتمر من أجل معالجة القضايا التي أثّرت.

لقد سبق تناول البندين ٥ و ٧ من جدول الأعمال، لكنني أستأذنكم في العودة إلى

البند ٥.

تضمن البيان الذي أدلىنا به في ١٧ شباط/فبراير بعض الأفكار بشأن السبل الكفيلة بمنع استحداث أسلحة دمار شامل وأنظمة أسلحة جديدة من هذا النوع، كما أكدنا ضرورة اعتماد نهج وقائي إزاء هذه القضية. والبيانات التي أدلت بها مختلف الوفود بشأن إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات قد ساعدت في إثراء المناقشات بشأن هذه القضية. ونعتقد أن الهجمات الإلكترونية، التي أصبحت متكررة وأفضل تنظيماً وأكثر إضراراً بالدول، قد تصل إلى مستويات تهدد الاستقرار الوطني والإقليمي. وهناك عدد كبير من المجالات التكنولوجية التي تنطوي على تأثيرات عالمية خطيرة على أمن الدول. وثمة اعتراف بهذه المبادئ في الأطر الإستراتيجية الجديدة للهيئات العسكرية والسياسية في أوروبا. وفي هذا الصدد، نؤيد مواصلة تكييف عمل المؤتمر وفقاً للتحديات والمخاطر الجديدة، وذلك بلا شك دون الإضرار بالعمل الجوهري المتعلق بالبنود الرئيسية الأربعة المدرجة في جدول الأعمال.

ونود اليوم لفت الانتباه إلى ما يلي:

نعتقد أن قواعد القانون الإنساني الدولي ينبغي أن تطبق في سياق الجهود الوطنية الرامية إلى حظر أسلحة الدمار الشامل. ومن المعلوم دون أدنى شك أن استعمال أسلحة الدمار الشامل يشكل انتهاكاً صارخاً للمبادئ الجوهرية للقانون الإنساني الدولي بالنظر إلى التبعات التي تترتب على استعمالها. وعلاوة على ذلك، أود الإشارة إلى أن استحداث أسلحة دمار شامل جديدة هو انتهاك لهذه المبادئ. إن البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ يطالب على وجه التحديد بأن يجري الطرف المتعاقد السامي تقييماً وطنياً لمعرفة ما إذا كانت أنواع الأسلحة الجديدة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، تتوافق مع قواعد القانون الإنساني الدولي.

والمادة ٣٦ من البروتوكول تطالب الدول بأن تحدد، لدى دراسة أو استحداث أو حيازة أو اعتماد سلاح جديد أو أسلوب قتال جديد، ما إذا كانا محظورين بموجب البروتوكول أو بموجب أي قاعدة أخرى في القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على امتثال جميع الدول الأطراف لكل الأحكام الواردة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحق بها، وإضفاء الصفة العالمية على هذه الصكوك القانونية العالمية.

وأود التركيز بإيجاز على البند ٧ من جدول الأعمال بشأن "الشفافية في مجال الأسلحة".

فنحن نعتقد أن الشفافية في مجال الأسلحة تنطوي على فائدة كبيرة لزيادة الثقة والأمن المتبادل بين الدول. وتقدم بيلاروس معلومات إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية على أساس سنوي منذ عام ١٩٩٣. ونرى أن السجل يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالمسائل العسكرية. وفي هذا الصدد، نقدم الدعم التام لاجتماع مجموعة الخبراء الحكوميين الذي سيعقد في عام ٢٠١٢ لاستعراض أداء السجل في الوقت الراهن وزيادة تطويره.

كما نرى أن الشرط الأساسي للشفافية في مجال الأسلحة هو التفاعل الفعال مع الدول الممثلة في كيانات الأمم المتحدة، وبخاصة تلك المعنية برصد الامتثال لقرارات مجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة. ولسوء الطالع، ينبغي القول بأن هذا التعاون لا يتوفر باستمرار على نحو سليم، ولقد شهدنا في الآونة الأخيرة إقدام البعض في الأمانة على نشر معلومات خاطئة بصورة فاضحة وغير مقبولة.

وفي هذا الصدد، يتعين على كيانات الأمم المتحدة أن تتحلى بأكبر قدر من المسؤولية لدى نشر معلومات عن طريق وسائل الإعلام تؤثر في مصالح الدول، ولا سيما بشأن المسائل المتعلقة بقرارات الحظر.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن إلى الممثل الدائم لإيران بالنيابة السيد داريائي.

**السيد داريائي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي في البداية أن أقدم باسم بلدي أحر التعازي والمواساة لحكومة وشعب اليابان التي أصيبت بكارثة التسونامي المأساوية. ولا شك أننا صُدمنا بهذه الكارثة وما أحدثته من خراب ودمار لشعب اليابان وموارده. ونترحم على أرواح القتلى ونسأل الله أن يلهم من فقدوا أسرهم وأحبائهم الصبر والقوة.

السيد الرئيس، أود أن أشكركم أيضاً على الجهود الدؤوبة التي بذلتوها خلال رئاستكم لهذه الهيئة الموقرة. ونعرب عن تقديرنا لطريقة عملكم التي اتسمت بالشفافية والشمول. كما أود الإعراب عن التقدير للبيان الحكيم الذي أدلى به سعادة سفير الصين الموقر، الذي تناول بالتفصيل أهمية المؤتمر بوصفه الهيئة الوحيدة المعنية بالتفاوض في مجال نزع السلاح.

وأود الرجوع الآن إلى بنود جدول الأعمال التي تشكل مجال التركيز الرئيسي لهذه الجلسة العامة. إن الحقيقة المؤلمة هي أن تجارة السلاح غير المشروعة تنطوي على تبعات سلبية تؤثر في الأبرياء. وترحب جمهورية إيران الإسلامية في المقام الأول، إدراكاً منها لتبعات وتأثيرات هذه التجارة، بجميع المساعي الرامية إلى حظر هذه التجارة غير المشروعة والقضاء عليها. وترى إيران أن هذا الهدف النبيل لا يتحقق إلا في ظل تعاون دولي جاد. وعلاوة على ذلك، ترى إيران أن تعددية الأطراف هي المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار الرامي إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونؤكد الحق السيادي والأصيل للدول في حيازة وتصنيع وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية والاحتفاظ بها من أجل الدفاع عن نفسها وتحقيق متطلباتها الأمنية، وفقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لأي ترتيبات تتعلق بتنظيم الأسلحة التقليدية أن تتوافق مع أغراض ومبادئ الميثاق. لقد بذل المجتمع الدولي بالفعل جهوداً جبارة من أجل التوقيع على برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر الأمم المتحدة ذي الصلة الذي عقد في عام ٢٠٠١. وقد جرى تحسين هذا البرنامج لاحقاً. فكل هذه الجهود التي تشكل نهجاً مرحلياً، لا ينبغي تجاهلها وصرف النظر عنها. ومن المؤسف أن الأحكام الواردة في خطة العمل لم تطبق تطبيقاً تاماً ولم تُدعم كما ينبغي من قبل بعض الجهات الرئيسية المصدرة لهذه الأنواع من الأسلحة. وعليه، نرى أن المجتمع الدولي بحاجة إلى التنفيذ التام لخطة العمل هذه عوضاً عن إنشاء آلية أو وضع صكوك جديدة.

ونعتقد أن القرار ٣٦/٤٦، بوصفه أساساً للمبادرة بأكملها والمرجع الرئيسي للشفافية في مجال الأسلحة، لم يُنفذ بصورة تامة ومخلصة. وثمة زيادة مثيرة للقلق في مجال نفقات التسليح. وتقع تبعات ذلك بشكل مباشر على المواطنين العاديين في كل مكان، حيث يتعرضون للحرمان من التمتع بمستويات معيشة ورفاه أفضل وفي الحصول على التعليم الجيد لأطفالهم. ونرى أن المرجع الأساسي للشفافية في مجال الأسلحة لم يطبق بصورة تامة ومخلصة. ونعلن عن موقفنا المتمثل في أن الشفافية في مجال الأسلحة التقليدية لا تكون متوازنة وكافية وشاملة إذا لم تقابلها شفافية في مجال أسلحة الدمار الشامل.

لقد ناقش هذا المؤتمر عدة مرات الحاجة إلى معاهدة عالمية ملزمة قانوناً تحظر استحداث وتصنيع أسلحة دمار شامل جديدة. كما أكدت هذه الحاجة مرة ثانية عن طريق اعتماد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يحظر استحداث وتصنيع هذه الأسلحة. ويبين ذلك أهمية الاستعراض الدوري لاستخدام بعض البلدان للتطور التكنولوجي من أجل استحداث أسلحة دمار شامل جديدة. فالدول القوية تستخدم التطور العلمي والتكنولوجي كأداة لتصميم أنواع أسلحة دمار شامل جديدة. وهذه الأسلحة الجديدة تتسبب في ذات التأثيرات العشوائية الخطيرة التي يتعرض لها الأبرياء، شأنها في ذلك شأن أسلحة الدمار الشامل.

المحظورة بالفعل. ونعتقد أن السبب الجذري لعدم مشروعية هذه الأسلحة ينطبق أيضاً على الأسلحة الجديدة. وعليه، هناك حاجة ملحة إلى اعتماد بعض التدابير الوقائية لتخفيف هذه الشواغل لدى المجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي النظر في وضع صك ملزم قانوناً من هذا القبيل قبل أن ينتشر إنتاج مثل هذه الأسلحة. ويعد مؤتمر نزع السلاح المحفل الأنسب لمناقشة تعريف أسلحة الدمار الشامل الجديدة واستعراض الفئات الجديدة لأسلحة الدمار الشامل التي ينطبق عليها التعريف.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً سعادة سفير إيران بالنيابة.

لقد فرغنا الآن من النظر في البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال. وقبل رفع الجلسة، أود الإدلاء ببعض الملاحظات الختامية.

عند بداية الفترة الرئاسية لشيلي، قدمنا جدولاً زمنياً مؤقتاً للأنشطة كان الغرض منه تبادل الأفكار بشأن برنامج العمل، وشمل إجراء مناقشات مركزة لجميع بنود جدول الأعمال، فضلاً عن جزء رفيع المستوى. وخلال هذه الفترة، بذلنا جهوداً أيضاً للتوفيق بين الآراء بشأن برنامج العمل. وفي ختام فترتنا الرئاسية، نود الإشارة بصورة موجزة إلى هذه المواضيع المتنوعة ثم الاختتام بأفكار عامة.

أولاً، نعتقد أن الاجتماع الرفيع المستوى كان إيجابياً وتم خلاله الإدلاء ببيانات لوزراء خارجية، ومسؤولين آخرين، واستقبل لأول مرة رئيس الجمعية العامة. ومثلما أُشير إليه، فقد تلقينا رسائل واضحة تؤكد قيمة المؤتمر - وهي على درجة عالية من الأهمية - بيد أنها تنبه أيضاً إلى ضرورة تحسين الوضع الراهن إذا أراد المؤتمر الاضطلاع بولايته المتعلقة بإجراء المفاوضات.

ثانياً، أُجريت جولة مناقشات جديدة ركزت على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال، مما أتاح للمؤتمر، مرة أخرى، تحديد الشواغل ومختلف المواقف، ولا سيما فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الأربع.

ثالثاً، تم تبادل للأفكار خلال الجلسة العامة الأولى بشأن برنامج العمل، وكان الغرض تأكيد مواقف الدول الأطراف وتحديد العناصر التي يمكن إدراجها في البرنامج. كما أجرينا مناقشات مفيدة وبناءة للغاية وأعربنا عن الإشادة بالاهتمام الذي حظيت به. وأتاح تبادل الأفكار خلال الجلسة العامة رسم صورة أوضح لمختلف مجالات التركيز التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً، وضع برنامج عمل يتوافق مع الوثيقة CD/1864 التي غالباً ما توصف في هذه القاعة بأنها المعيار الذهبي، وهي التي جعلتنا أقرب إلى العمل بشكل فعال.

وثانياً، وضع برنامج عمل مبسط. ولا يبدو أن هناك فكرة واضحة عن مدى تبسيط أو اختصار برنامج العمل. ومع ذلك، يرى البعض أن برنامج العمل قد يستقلص إلى مجرد جدول زمني للأنشطة لا يشتمل على تحديد ولايات.

وثالثاً، ثمة حديث أيضاً عن العمل دون برنامج عمل. وتبين أن هذه الممارسة ليست جديدة. وحاولنا تحديد العناصر التي يمكن بناء توافق الآراء على أساسها من أجل وضع برنامج عمل. ومن ناحية، هناك القرار CD/1864 الذي جاء في سياق سياسي محدد. ولم يطبق هذا القرار مطلقاً واستمرت المشاكل المتعلقة به منذ اعتماده. ومن ناحية أخرى، فإن الدول الأعضاء التي ترى ضرورة أن يشتمل برنامج العمل على ولاية أو أكثر لن توافق على النموذج الذي يستند فقط إلى وضع جدول زمني للأنشطة.

وسعيّاً إلى التحلي بالواقعية قدر الإمكان، عملنا على التوصل إلى أرضية مشتركة تمكّننا من المضي قدماً نحو التوصل إلى حل يحظى بموافقة الجميع. واستكشفنا خيارات من قبيل إنشاء أربعة أفرقة عاملة لها ولاية عامة تتسم بالمرونة اللازمة لتمكينها من الاضطلاع بمختلف الأنشطة الملموسة استناداً إلى المناقشات العامة والمحددة التي جرت في الآونة الأخيرة. ويتراوح هذا العمل من دراسة مجالات التركيز والمناقشة الجوهرية إلى التفاوض بشأن اتفاق ملزم قانوناً. ونذكر أن التوصل إلى حل من هذا النوع، استناداً إلى ما أطلقنا عليه الغموض البناء، قد يطرح بعض المشكلات بالنسبة لمن يعتبرون أن القرار CD/1864 هو الأساس لأي اتفاق محتمل. ويرى هؤلاء أن أي برنامج عمل سيعطي الأولوية للتفاوض بشأن اتفاق لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وعليه، فإن أي حل مخالف لذلك قد يُعتبر خطوة إلى الوراء.

ونذكر أيضاً التأثير المحتمل لولاية عامة لا تحدد مختلف الأولويات للإجراءات المتخذة فيما يتعلق بكل واحدة من القضايا الأساسية التي تختلف الآراء بشأنها. وبالرغم من هذه المخاوف، اقترحنا أفكاراً قد تمكن المؤتمر من وضع برنامج عمل للشروع في العمل الجوهرية، مع ترك الباب مفتوحاً أمام إمكانية الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وفي السياق الراهن، آمل أن يوفر ذلك الدعم السياسي اللازم للمناقشات المستقبلية المتعلقة بوضع برنامج العمل. ونعتقد أن المناقشات يجب أن تستمر في ذلك الاتجاه. والحقيقة الماثلة جعلتنا نتوصل إلى استنتاج مؤداه أن من غير المستصوب، فيما يبدو، تحديد ولاية عامة تشمل جميع البنود. ولم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن ولاية محددة على غرار تلك الواردة في القرار CD/1864. وبالنظر إلى استمرار المواقف المتنافرة، يكون من المستحيل التغلب على هذه التباينات في المرحلة الراهنة. ولسوء الطالع، أجدني مضطراً للتسليم بأن ثمة قيوداً حقيقية قائمة تحول دون وضع برنامج العمل، لكنني أرى أن من واجب الرئيس، والمؤتمر أيضاً، بذل جهود دؤوبة من أجل التغلب عليها.

ولا ريب أن من الصعب للغاية، إن لم يكن مستحيلاً، التوصل في هذه المرحلة إلى أرضية مشتركة أو أساس للاتفاق فيما بين أعضاء مؤتمر نزع السلاح. وذلك هو السبب



الذي يمنعنا من عرض هذه الأفكار في وثيقة رسمية. ونعتمد إثراء النقاش بعناصر جديدة تتعلق ببرنامج العمل. وعليه، أردت أن تنشاطر الأفكار مع الدول الأعضاء بطريقة تتسم بالشفافية، وذلك في شكل ورقة غير رسمية. ونأمل أن تتمكن الرئاسة القادمة من مواصلة الجهود المتعلقة بهذا الموضوع المحوري.

وفي ظل هذه الظروف، يبدو من المناسب تقديم بعض المقترحات. أولاً، نحن بحاجة إلى الاعتراف بالمشكلة الفعلية الملزمة للمؤتمر، والتي ينبغي أن تعالج في المستقبل القريب، وهي ما إذا كانت الإرادة السياسية المتعلقة بالتحرك نحو إجراء المفاوضات هي مسألة تتم خارج إطار المؤتمر أم أن بالإمكان تعزيزها من داخل المؤتمر. إن وجود قدر من التفاعل بين المستويين الداخلي والخارجي قد يكون ضرورياً كمحفز حاسم للعمل المستقبلي لهذا المؤتمر. فنحن بحاجة إلى إشارات سياسية ملموسة.

وثانياً، علينا النظر في مفهوم التفاوض. فمسألة التفاوض من الالتزامات الأساسية الملقاة على عاتق الجميع في هذا المؤتمر، غير أن من حق أي دولة ذات سيادة أن تقرر ما إذا كانت راغبة أو غير راغبة في الانضمام إلى اتفاق ينشأ عن مفاوضات، وذلك رهناً بمصالحها الوطنية المشروعة. إن المفتاح، مثلما ذكر آنفاً، هو عدم خشية الدخول في المفاوضات.

وثالثاً، ينبغي لنا أيضاً التفكير في مستقبل المؤتمر من داخل المؤتمر نفسه، قبل أن تتولى جهة أخرى القيام بذلك نيابة عنا. فالمؤسسات المتعددة الأطراف قد أحرزت تقدماً، ومن المحتمل أن المؤتمر يواجه تحديات إضافية تتمثل في التكيف مع الأوضاع الدولية الراهنة من أجل تلبية المصالح الأمنية لجميع الدول. وقد نتفق على طريقة للتفكير في هذه المسألة بشمول وشفافية. ونعلم جميعاً أن الأمر لا يتعلق بهذا المحفل فحسب، بل أيضاً بالأوضاع السياسية والاستراتيجية التي يجب ألا تغيب عن عقولنا.

ورابعاً، علينا الاستفادة من الزخم الحالي، داخل وخارج المؤتمر على حد سواء، من أجل مواصلة العمل المواضيعي بطريقة أكثر تركيزاً، بالرغم من القيود القائمة.

وخامساً، ينبغي أن يتلخص عملنا في التوصل إلى طريقة عملية للتفاعل السريع والفعال والضروري بين المؤتمر والمجلس الاستشاري للأمين العام المعني بشؤون نزع السلاح بشأن موضوع إنعاش المؤتمر. فهذه المسألة أساسية، من وجهة نظر الرئاسة، ويتعين علينا تجنب الدخول في مناقشات إجرائية غير ضرورية بشأن أهمية هذا التبادل. ونشير إلى أن المجلس الاستشاري سيجتمع في جنيف في تموز/يوليه.

وسادساً، علينا الاحتفاظ بسجل للآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء والدول التي لديها صفة المراقب خلال المناقشات العامة وفي إطار أفرقة المناقشة تحت رئاسة كندا وشيلي والرئاسات القادمة. ونرى أن هذه المادة ستكون مفيدة لدى الشروع في عملنا المتعلق بالمفاوضات الجوهرية. وذلك هو مقصد المناقشات المحددة الهدف.

وسابغاً، يجب على المؤتمر تقدير قيمة مواصلة النقاش بشأن سبل تحسين فعالية عمل المؤتمر. لقد اجتمعت بالفريق غير الرسمي للدول التي لديها صفة المراقب في المؤتمر الطامحة إلى الحصول على العضوية. وما يثير قلق هذه الدول أن استعراض طلبات العضوية لم يحدث منذ عام ٢٠٠٢، خلافاً لما ورد في المادة ٢ من اللائحة التي تنص على إجراء هذا الاستعراض على فترات منتظمة. وأبدت هذه الدول رغبتها في تعيين منسق خاص، ويرى الفريق أن هذه الخطوة ستمكن من إجراء دراسة أكثر تنظيماً لهذه المسألة دون أن تكون هناك استنتاجات مسبقة. وأود الإشارة إلى ثلاثة مفاهيم هي: تعددية الأطراف، والطابع العالمي، والأمن الجماعي. ويجب أن نتحلى بالوضوح بشأن أهمية هذه المفاهيم ودراساتها من وجهة نظر سياسية.

وثامناً، يجب أن نهتم بالمنهجية. ولقد أشرنا من قبل إلى الطريقة المناسبة لتحليل مساهمة منظمات المجتمع المدني في المؤتمر. ويجب أن تكون الطريقة موافقة لولايتنا المتعلقة بالمفاوضات. وعليه، سيكون من المفيد النظر في ممارسات هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المحافل الحكومية الدولية.

وأود اختتام ملاحظاتي بالتذكير مجدداً بما يتمتع به هذا المؤتمر من إمكانيات للتأثير بشكل فعلي في الأمن العالمي إذا أنجز ولايته كهيئة تفاوضية. ويجب أن نسلم بصورة قاطعة بترابط الأمن البشري والأمن الوطني والأمن العالمي. فالأمن العالمي هو مفتاح الأمن الوطني والبشري الدائمين.

وقبل اختتام هذا الاجتماع، أتقدم بالشكر للدول الأطراف والدول التي لديها صفة المراقب على دعمها للرئاسة ومساهماتها في عملنا، كما أود الإعراب عن التقدير للمساعدة التي تلقيناها من الزملاء في مجموعة الرؤساء الست ومن المنسقين الإقليميين. ونوجه الشكر إلى الأمين العام للمؤتمر وإلى الأمين العام المساعد، السيد جارمو ساريغا، الذي يشارك معنا في هذا الاجتماع، كما نشكر الملحقين السياسيين وأعضاء الأمانة الجالسين خلفي؛ لقد وجهتمونا بنصائحكم ومهنتكم وحرصكم وفطنتكم السياسية.

وأود توجيه الشكر إلى المترجمين الفوريين على مساعدتهم لنا في فهم بعضنا البعض، كما أشكر موظفي المؤتمر على تيسيرهم لعملنا.

وأوجه بالشكر إلى ممثل شيلي بالنيابة، السيد لوسيانو بارودي، على التزامه دون كلل أو ملل ومهنته، فقد كانت المهمة شائكة بالنسبة لوفد يتألف من شخصين.

وأتمنى التوفيق لسعادة سفير الصين في تولي مهمة الرئاسة القادمة. وأنا متيقن، يا صديقي العزيز، من أننا سنهتدي بالحكمة التقليدية لثقافتكم.

واعتذر عن أي زلات؛ فقد كان دافعي هو فقط الرغبة في إعادة الحيوية للمؤتمر.

وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل الصين، سعادة السفير وانغ كون.

**السيد وانغ (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد لاحظ الوفد الصيني الجهود الدؤوبة التي بذلتوها خلال فترة رئاستكم من أجل إحراز تقدم في عمل المؤتمر. ونعرب عن إعجابنا بما أبديتموه من انفتاح وشفافية في توجيه المناقشات التي أجرتها الدول الأعضاء لكل بند من بنود جدول الأعمال، مع مواصلة النقاش المفتوح بشأن عمل المؤتمر، مما يكفل تهيئة بيئة مواتية للمرحلة القادمة من عمله ووضع أساس متين يمكن الاستناد إليه. وعلى الصعيد الشخصي، تعلمت الكثير خلال متابعتي لجهودكم وأساليب عملكم. السيد الرئيس، لقد أعربتم للتو عن أملكم في أن تواصل الصين هذه الجهود لدى توليها رئاسة المؤتمر، وأن تسعى إلى تحقيق توافق الآراء بشأن المسائل الأساسية المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر. وستواصل الصين، وهي تتولى رئاسة المؤتمر، تعاونها الوثيق معكم ومع الآخرين، بما في ذلك عن طريق العمل المخلص من أجل معالجة المسائل المتعلقة ببرنامج عمل المؤتمر، آملة أن نعمل سوياً على إحراز التقدم في تحقيق المساعي المنشودة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا بالنيابة، السيدة ستي هجّار أدنين.

**السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تشرف ماليزيا بالإدلاء بهذا البيان باسم مجموعة الـ ٢١ في مؤتمر نزع السلاح.

تود المجموعة في البداية تقديم التعازي الحارة والمواساة لشعب وحكومة اليابان التي تعرضت مؤخراً لزلزال وموجة تسونامي مدمرين. ونوجه صلواتنا ودعواتنا لأسر الضحايا ولكل من تضرر جراء هذه الكارثة.

السيد الرئيس، تشعر المجموعة بالفخر لتولي زميل من المجموعة رئاسة المؤتمر. ونود الإعراب عن خالص تقديرنا للطريقة المثالية التي وجهتم بها مع وفد بلادكم أعمال المؤتمر.

كما تود المجموعة التعبير عن خالص التقدير لتفانيكم وللجهود الدؤوبة التي بذلتوها من أجل إجراء المشاورات غير الرسمية مع الدول الأطراف بهدف توفير أرضية مشتركة تمكن المؤتمر من الاضطلاع بعمله الجوهري. والمجموعة على يقين من أن عملكم الدؤوب سيمهد الطريق لمواصلة التطورات الإيجابية للمؤتمر.

وتلتزم المجموعة التزاماً تاماً بالتعاون مع سعادة السفير وانغ، الرئيس القادم للمؤتمر، ومع كل رؤساء دورة عام ٢٠١١ خلال فتراتهم الرئاسية. وفي هذا الصدد، تشجع المجموعة رؤساء دورة عام ٢٠١١ على مواصلة المشاورات بشأن وضع برنامج للعمل من أجل تحقيق توافق الآراء.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً على كلماتكم الطيبة. وأعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لكولومبيا، سعادة السفيرة أرانغو أولموس.

السيدة أرانغو أولموس (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود توجيه الشكر إلى وفد شيلي وإليكم، يا سعادة السفير، على الجهود التي بذلتوها وعلى عملكم الذي تابعتيه كولومبيا بصورة لصيقة خلال الأسابيع الأربعة المنصرمة. وأهنتكم على الملاحظات الختامية التي كانت واضحة ويجب أن تكون حاضرة في أذهان كل أطراف المؤتمر.

وأود أن أعرب لكم يا سعادة السفير وانغ كون عن دعم وفد بلادي وتعاونهم معكم في مساعيكم المستقبلية. ونتمنى لكم التوفيق خلال فترة رئاستكم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لسعادة السفيرة. وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سعادة السفير سو سي بيونغ.

السيد سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أضم صوتي إلى أصوات سعادة السفراء الذين أعربوا عن قلقهم العميق إزاء الكارثة الطبيعية التي أصابت اليابان وعن تعازيهم الحارة وتعاطفهم مع شعب وحكومة اليابان.

ويضم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صوته إلى أصوات الوفود الأخرى التي شاطرت ماليزيا الإعراب عن تقديرها باسم مجموعة الـ ٢١. السيد الرئيس، يرى وفد بلادي أنكم قد بذلت الكثير من المساعي خلال فترة رئاستكم من أجل إحراز تقدم في عمل المؤتمر، وبخاصة فيما يتعلق ببرنامج العمل، وكرستم جل جهدكم لدفعه إلى الأمام. ولم تكن مساهمتكم هي الأمر الوحيد الذي نال إعجابنا وكان مصدر زخم بالنسبة لنا، بل أيضاً طريقة عملكم الشاملة والشفافة وأسلوبكم. كما أن الورقة غير الرسمية التي بعثتموها عن طريق الفاكس إلى كافة الدول الأعضاء تعكس بوضوح الجهود التي بذلتوها، ويمكن النظر إليها كمساهمة واقعية وجوهرية في عمل المؤتمر. وفي هذا الصدد، سيواصل وفد بلادي دراسة هذه الورقة بصورة مفصلة سعياً إلى التوصل إلى إمكانيات إيجابية قد تيسر تقدم العمل بموجب النظام الداخلي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة مرة أخرى للتعبير عن تقديرنا، وأتمنى لكم التوفيق والسداد في الاضطلاع بمنصبكم المهم خلال السنوات القادمة.

وفي الختام، أغتنم هذه السانحة أيضاً لأقول إن وفد بلادي يتوقع بصدق أن تؤدي رئاسة الصين القادمة إلى توجيه عمل المؤتمر ودفعه إلى الأمام بصورة أكبر، ونأمل حشد القدرات القيادية المتميزة للصين التي تعكس روح المثابرة خلال الفترة الرئاسية للصين. وتعرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن استعدادها للتعاون مع الرئاسة الجديدة وتقديم الدعم للرئيس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لفنلندا، سعادة السفير هيمانن.

**السيد هيمانن (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية):** لا أود في هذه الساعة إطالة الاجتماع، لكن دعوني أقدم ملاحظتين وجيزتين. أولاً، في إطار دوري الحالي كممثل لمجموعة بلدان غرب أوروبا والبلدان الأخرى، أود أن أقدم عن طريق سعادة السفير سودا والوفد الياباني أحر التعازي والمواساة لحكومة وشعب اليابان التي تعرضت لكارثة طبيعية مأساوية لم يسبق لها مثيل.

وعلى المستوى الشخصي، أود إبلاغكم يا سيادة الرئيس، مع اقتراب انتهاء فترتكم الرئاسية، بأن دوري كممثل للمجموعة الغربية على وشك الانتهاء أيضاً. ولقد استمتعت شخصياً بالتعاون الوثيق والممتاز معكم ومع فريقكم، وأقدر عملكم الدؤوب في تسيير أعمال المؤتمر والجهود التي بذلتموها من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل.

واسمحوا لي، بصفتي ممثلاً لفنلندا، أن أكرر ما صرح به وزير خارجية بلدي في البيان الذي أدلى به خلال الجزء الرفيع المستوى حيث قال: "إن استئناف المفاوضات على وجه السرعة... يمكن المؤتمر من استعادة سلطته قبل فوات الأوان... و[أعضاء] المؤتمر عليهم تحمل مسؤولياتهم والشروع في مفاوضات حقيقية". وفي هذا الصدد، استمتعت باهتمام كبير للبيان الذي أدليتم به وأود التعبير عن تقديري لورقتكم غير الرسمية التي تتضمن أفكاراً بشأن العناصر المحتملة لوضع برنامج عمل لدورة عام ٢٠١١. وأعتقد أن أفكاركم تستحق الاهتمام التام من جانب الوفود.

وفي الختام، أتوجه إليكم بالشكر وأتمنى التوفيق للرئيس القادم، سعادة سفير الصين السيد وانغ، وأؤكد دعم وفد بلادي التام له في الاضطلاع بواجباته.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للبرازيل، سعادة السفير ماسيدو سواريس.

**السيد ماسيدو سواريس (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):** ثمة علاقات متينة تربط بين المجتمعين الياباني والبرازيلي. فهناك مئات الآلاف من المواطنين البرازيليين من أصول يابانية، وهم ثمرة الهجرة التي حدثت خلال مائة عام وجلبت منافع هائلة للبلدين على السواء، وبخاصة البرازيل. وهناك مئات الآلاف من المواطنين البرازيليين الذين يعملون ويعيشون في اليابان. ولذا، فإن ملايين المواطنين البرازيليين الذين لديهم أقرباء وأصدقاء في اليابان يشعرون بالقلق ويبدون تعاطفهم إزاء ما تمر به اليابان. وبالتفكير في المخاطر التي تواجه اليابان والعالم بسبب هذه الكارثة، لا يمكننا إغفال التفكير في المخاطر الناجمة عن تكديس الأسلحة النووية. ومثلما فعلت بالأمس عند زيارتي لبعثة اليابان، أود من جديد تقديم أحر التعازي والمواساة، أصالة عن نفسي ونيابة عن وفد بلادي، لسعادة الزميل أكيو سودا.

(واصل بالإسبانية)

سيادة الرئيس، الكلمة التي قدمتموها تعلن عن انتهاء فترة رئاسة شيلي لمؤتمر نزع السلاح. ولا أود القول إن وفد بلادي يرغب في استمرار فترتكم الرئاسية، لأنني أتطلع أيضاً إلى فترة رئاسة الصين، لا سيما بعد الاستماع إلى حجم ونطاق الملاحظات التي قدمها اليوم الزميل السفير وانغ وما تنطوي عليه من الحكمة، مثلما هو الحال في مناسبات سابقة.

لقد مكنتمونا يا سيادة الرئيس من العمل، في جملة أمور أخرى. ومثلما ذكرتم، فقد حضر العديد من المسؤولين وقدمت الوفود العديد من البيانات الشاملة. فنحن هنا من أجل التفاوض، لكن قبل ذلك، وتوحيماً لبلوغ تلك النقطة، لا بد من أن نتكلم، والأهم من ذلك هو أن نستمع إلى بعضنا البعض. فالكلام والاستماع ضرب من العمل، من وجهة نظري على أقل تقدير، وليس "هواية". فالذين يطالبون المؤتمر بالعودة إلى العمل يبدو أنهم لا ينظرون إلى ما نقوم به كنوع من العمل.

لقد قدمتم لنا ورقة غير رسمية تتضمن أفكاراً جيدة للغاية، ونحن نشعر بالامتنان لذلك. والانتقاد الوحيد الذي يمكن أن أقدمه هو أنكم لم تحولوا تلك الورقة إلى وثيقة رسمية، مثلما فعل وفد بلادي ووفد بيلاروس، لأنها ستساهم في توثيق تطور المناقشات داخل المؤتمر. وخلال سنوات عديدة قد تصل إلى أكثر من عشر سنوات، وهي السنوات التي لم نتمكن فيها من التوصل إلى برنامج عمل، باستثناء عام ٢٠٠٩، قدمت الكثير من المقترحات وأدرجت في سجلات المؤتمر ويمكن الرجوع إليها والاستفادة منها.

وأعتقد أن وفد البرازيل - وبإمكانني أن أقول ذلك لأنه، وهو ليس الوحيد، يتلقى المقترحات بانفتاح ولا يتخذ مواقف متعنتة - سيدعم دون شك مشروع برنامج العمل الوارد في الوثيقة CD/1864 إذا قدم اليوم، مثلما فعل قبل سنتين. ومع ذلك، من المهم ألا نعترض على مقترح حظي بتوافق الآراء، لكنه لم يُنفذ. إن تأكيد ضرورة أن يتضمن برنامج العمل المصطلحات الواردة في الوثيقة المذكورة قد لا يؤدي إلى إحراز تقدم. ويجب أن تكون عقولنا مفتوحة للاحتتمالات الأخرى التي لا تتعارض بالضرورة مع مقترحاتنا المقدمة في السابق.

ولذا، سيكون مقترحكم فائدة كبيرة، كما كان من قبل. وقد لا يشكل المعيار الذهبي، إذا استعرنا تصنيف سلفكم، لكنه قد يكون ماثلاً من حيث الفائدة والقيمة.

وأخيراً، أود القول إنكم والوفود الأخرى قد تناولتم، ضمن الأمور التي نوقشت اليوم، مسألة استعراض عضوية المؤتمر التي أثّرت من قبل. وهذه المسألة مطروحة للنقاش في إطار عملنا، أي التفاوض في إطار المؤتمر.

وأود أن أشكركم مرة أخرى، يا سيادة الرئيس، على الطريقة التي اتبعتها في رئاسة المؤتمر. وليس ثمة حاجة إلى المزيد من الإطراء لأن المناقشات التي أجريناها تشهد على نجاح فترة رئاستكم، ولا شك في استمرار هذا النجاح خلال فترة رئاسة الصين تحت القيادة المتميزة لسعادة السفير وانغ كون وفريقه.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لإكوادور، سعادة السفير ماوريسيو مونتالبو.

**السيد مونتالبو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أود أن أقدم إلى سفير اليابان، مثلما فعلت الوفود الأخرى، مواساتنا لحكومة وشعب اليابان في الكارثة الطبيعية التي ضربت اليابان مؤخراً.

وبطبيعة الحال، توافق إكوادور على الإعلان المقدم باسم مجموعة الـ ٢١ وترغب، بصفتها الوطنية، إضافة ما يلي: في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أعربت إكوادور عن أملها في أن يتمكن المؤتمر من التحول إلى محفل نشط يلي توقعات القرن الحادي والعشرين وتُثار فيه القضايا بفعالية في إطار نظام حديث متعدد الأطراف، عوضاً عن البقاء في حالة الجمود التي ظل فيها على مدى عقد من الزمان. وتماشياً مع هذا الموقف، دعمنا باستمرار صياغة برنامج عمل يتسم بالتماسك والتوازن والشمول ويتضمن كافة البنود المدرجة في جدول الأعمال بغية إخراج المؤتمر من سباته الطويل الذي لا نجد له مبررات ولا يمكن قبوله على هذا المستوى، لا سيما وأن قاعدة توافق الآراء قد أُسيئ استعمالها، وهي قاعدة ينبغي الاحتجاج بها على نحو مسؤول، وفقاً لما أُشير إليه مراراً.

ولهذا السبب، كان اهتمامنا الخاص بالبيان الذي أدليتم به، يا سعادة السفير أويارسي، بصفتكم رئيساً للمؤتمر، ونود أن نشكركم ونهنتكم على ما تحليتم به من عزم وروح مبادرة. ونعتقد أن مقترحكم الذي أطلقتم عليه "الغموض البناء"، يتسم بالرونة والشمول اللازمين لتوجيه مؤتمر نزع السلاح نحو ما نرى أنه الطريق السليم الذي يعود به إلى العمل الجوهري والبناء. ونعتقد أنه ينبغي أن يحظى على أقل تقدير بفرصة لمناقشته ودراسته في الجلسات العامة القادمة للمؤتمر، ونحن على يقين من أن الرئيس الجديد، سعادة السفير والممثل الدائم للصين الذي نرحب به ونقدم له دعمنا، سينتهاز هذه الفرصة.

وعليه، نقدم الدعم لروح ومقصد نهجكم، وللعناصر والمقترحات الهامة الواردة في ورقتكم غير الرسمية وللکلمة التي أدليتم بها منذ قليل. ونود الاختتام بفكرة نابعة من منظورنا الوطني. إن تحقيق السلام، من وجهة نظر إكوادور التي أبدتها مرات عديدة، لا يكون عن طريق الأسلحة النووية أو الفكرة العتيقة المتمثلة في الردع النووي، بل عن طريق ما نسميه، على حد قول إحدى الشخصيات الإكوادورية اللامعة "نزع السلاح من الوعي". ويشكل هذا النهج جزءاً من الطريق نحو تحقيق السلام في عالم تسوده مبادئ التنمية والعدالة والمساواة

ومحاربة الفقر واحترام حقوق الإنسان وعدم الاعتداء والتعاون. وأملنا الأكبر في أن يسير المؤتمر في هذا الاتجاه ضمن ولايته وصلاحياته، ونأمل أن يشرع في عمله بإخلاص ونزاهة فكرية وأن يتمكن من تحقيق هذه الأهداف السامية.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لسعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للمكسيك بالنيابة، سعادة السفير آرتور إيرنانديز باساي.

**السيد إيرنانديز باساي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً سيادة الرئيس. لقد أعرب الشعب المكسيكي، عن طريق رئيس المكسيك وكبار مسؤوليه على الصعيد العالمي، عن تعازي ومواساة المكسيك لشعب وحكومة اليابان. لكن ثمة مناسبات لا تكفي فيها الكلمات، وأود أن أطلب من سعادة السفير سودا أن ينقل إلى شعب اليابان تعاطفنا الأخوي العميق معهم في هذه الأوقات العصيبة.

واعتقد أن حادثة فوكوشيما النووية يمكن أن تقدم لنا بعض الدروس. ومع أن هذه الحادثة ناجمة عن استخدام سلمي للطاقة النووية، فثمة مخاوف مبررة في مختلف أنحاء العالم حيث يُتصور وجود تهديد للأمن الوطني للعديد من الدول، وهو بالطبع تهديد يتعرض له ملايين البشر على كوكب الأرض.

وثمة مخاوف من أن الإشعاع، وإن تمت السيطرة عليه محلياً داخل حدود اليابان، يمكن أن يؤثر بشكل خطير في حياة وصحة الآلاف من البشر، كما أن السلسلة الغذائية وكذلك الاقتصاد، ليس داخل اليابان وحدها وإنما على الصعيدين الإقليمي والعالمي، قد تتأثر بهذه الأحداث المؤسفة. وأنا أثير هذه القضية لكي نفكر في التبعات المحتملة التي قد تنتج عن الاستخدام المتعمد للطاقة النووية لأغراض عدوانية أو عسكرية أو إجرامية أو إرهابية. فدعونا نتخيل تبعات مثل هذا الاستخدام للطاقة النووية. فهي ستكون بكل مقاييس قاسية للغاية بالنسبة للبشرية جمعاء.

إن العالم قد تغير. ففي الوقت الراهن، وصلت منظمات المجتمع المدني في كل بلدانا مرحلة النضج. وثمة وعي عالمي أكبر بالحاجة إلى تعزيز واحترام حقوق الإنسان وتعزيز التنمية البشرية ونوعية الحياة، ولم لا نقل أن ثمة حاجة إلى تحقيق سعادة البشر لأن لدينا فرصة وهبة التمتع بالحياة. ونذكر إلى حد كبير أهمية العمل المشترك من أجل بناء عالم يسوده الأمن والرحمة ونتمكن فيه سوياً من معالجة الظواهر العالمية والكوارث الطبيعية مثل تلك التي تواجهها اليابان حالياً وتعرضت لها بلدان أخرى في السابق مثل إندونيسيا وهاييتي وشيلي والمكسيك. وباختصار، ثمة وعي بكل هذه الأشياء.

ونرى أن الوقت قد حان لكي تتدبر البلدان في مفهوم الأمن الوطني. ولا يمكننا، في سياق الوعي المتزايد لدى البلدان، مواصلة اعتماد وجهات نظر محدودة للغاية إزاء مفهوم للأمن الوطني يقوم حصراً على أسس عسكرية وعدوانية أو على مزاعم الدفاع عن



النفس ضد تهديدات تتعرض لها بعض البلدان. ولا يمكن أن يقع المجتمع الدولي فريسة لمشكلات ثنائية أو ثلاثية أو إقليمية أو دون إقليمية أو أن يصبح غارقاً في حرب أو في الاستعداد لها.

إن تخزين الأسلحة النووية والتعنت الطائش فيما يتعلق بالنظر في القضاء عليها لا يؤديان إلا إلى استمرار منطلقات التأهب للحرب التي يتعرض الناس إلى غسيل أدمغة لترسيخها في أذهانهم منذ الطفولة، كما يؤديان إلى استمرار السلوكيات العنيفة على نطاق عالمي. ولعل الحوادث من هذا القبيل قد تدفعنا إلى محاولة تعزيز التفكير والعمل على تغيير العقليات وتنشئة الأجيال القادمة. واليابان نفسها من البلدان التي تشجع التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. ويرتبط كل ذلك بعمل مؤتمر نزع السلاح.

ربما أصبحنا، وسنبقى غير قادرين على المضي قدماً بمؤتمر نزع السلاح طالما كانت هذه المفاهيم المحدودة للأمن الوطني قائمة على أسس عسكرية ويتم الاحتفاظ بها على حساب أهمية تعزيز الأمن البشري لجميع مواطنينا، وهو التزام يقع على عاتق كل بلد ويتصل بالأمن الوطني للجميع على الصعيدين الوطني والعالمي.

وتود المكسيك الإعراب عن خالص شكرها على الجهود التي بذلتموها. ونعلم أن من الصعب أن نحفظ ماء الوجه كدبلوماسيين في محفل يكاد من المستحيل فيه إقناع الناس بضرورة الشروع في العمل. ولتكن واثقاً يا سيادة الرئيس ومرفوع الرأس عند انتهاء فترتكم الرئاسية من أن كرامتكم وهيبتكم كدبلوماسي لم تُمس بسوء. فلقد بذلتم كافة الجهود الممكنة على الصعيدين المهني والإنساني. لقد تشرفت بالتعرف عليكم منذ ما يزيد على عقد من الزمان، وأعرف مدى التزامكم وأنكم ليس ذلك الدبلوماسي الذي يسهر على تنفيذ التعليمات الصادرة إليه من بلده فحسب، بل تدعم أفعالكم المثل العليا والمعايير السياسية والاجتماعية والإنسانية. وكانت تلك هي الطريقة التي اتبعتها للاضطلاع بمهامكم ووفرت لنا مادة ثرية للبحث لكي نتوصل إلى شيء يجب أن يتسم بالبساطة وقد ظل لسنوات في هذا المؤتمر، ألا وهو الموافقة على برنامج عمل مبسط أو شامل للولايات الممنوحة للمؤتمر.

ومثلما ذكر سعادة سفير الصين وغيره من السفراء اليوم، هناك معاهدات هامة - اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - التي تم التفاوض عليها جزئياً أو كلياً في إطار هذا المؤتمر. وقد أثمر عمل المؤتمر هذه المعاهدات. وقد كانت تلك هي السنوات التي لم تكن الموافقة فيها على برنامج العمل مشكلة تؤرقنا أو تهدر وقتنا. فقد كانت المفاوضات جارية، وكذلك العمل.

ومع كامل الاحترام، لا نتفق مع الرئيس القادم للمؤتمر، سعادة سفير الصين، على أن هذا المحفل ديمقراطي. إن الاستخدام التعسفي لقاعدة توافق الآراء، مثل الدمية الروسية التي بداخلها مجموعة من الدمى الأصغر، لا تفعل شيئاً سوى التستر على الاستخدام غير اللائق

لحق النقص من جانب كل واحدة من الدول المؤسسة للمؤتمر، مما يؤثر في الأمن الوطني للعالم بأسره. ولا يمكننا أن نتحرك إلى الأمام.

لقد أبديتكم روح التعاون وسرتم إلى الأمام؛ وأود أن أزف إليكم التهنئة وأن أتوجه إليكم بالشكر مرة أخرى. وأكرر تأكيد استعداد المكسيك للشروع في المفاوضات وأعرب عن أملنا في أن تُطبق قاعدة توافق الآراء على معاهدة يتم التفاوض بشأنها وليس على مسألة أساسية مثل برنامج العمل. فذلك لا يليق بنا كدبلوماسيين ولا ببلداننا أو شعوبنا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً لسعادة السفير على الأفكار والصدقة والكلمات الطيبة. وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لألمانيا، سعادة السفير هوفمان.

**السيد هوفمان (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** سيادة الرئيس، أرى من الملائم تقديم بعض التعليقات بشأن المرحلة التي اعتقد أن المؤتمر قد وصل إليها بعد أن استمعنا إلى تقييمكم في نهاية فترة رئاستكم، لكن قبل ذلك، أود بطبيعة الحال أن أضم صوتي إلى أصوات الزملاء في التعبير عن أحر التعازي والمواساة والدعم لوفد وشعب اليابان في المأساة الهائلة التي ضربت هذا البلد ولا تزال فصولها مستمرة.

سيشهد هذا الأسبوع انتهاء الفترة الرئاسية الثانية لدورة عام ٢٠١١. والسؤال المطروح الآن هو: ما الذي حدث خلال الأسابيع السبعة الأولى من هذه الدورة؟ ومن المؤسف القول، فيما يتعلق بالمهام الفعلية أو الحقيقية التي أوكلت إلينا، إننا لم نحز تقدماً في التفاوض بشأن وضع صكوك في محالي نزع السلاح ومنع الانتشار. ولم نحقق أي نجاح فيما يتعلق بوضع برنامج العمل. وأرى أن من المنصف القول إننا ما زلنا نبتعد في واقع الأمر عن تحقيق توافق الآراء بشأن ما نرمي إليه، مقارنة بما وصلنا إليه في منتصف عام ٢٠٠٩ حيث كان لدينا برنامج عمل واختلفنا حول الكيفية الدقيقة لتنفيذه.

وأعود الآن إلى السؤال الذي طرحته في البداية وهو: ما الذي حدث خلال الأسابيع السبعة الأولى من هذه الدورة؟ ماذا فعلنا؟ ما الذي حققناه؟ ودعونا نلقي نظرة واقعية: فهناك عنصران أولهما: أننا استمعنا إلى عدد كبير من البيانات بشأن القضايا الأساسية المدرجة في جدول أعمالنا منذ عقود، ولقد أحصيت تلك القضايا في واقع الأمر: فالبيانات التي استمعنا إليها، بما في ذلك بيانات الرؤساء والأمن العام، بلغت ٢٧٧ بياناً خلال ١٦ جلسة، إذا كان إحصائي لها صحيحاً، وقُدِّم بعض البيانات في الفترة الصباحية والبعض الآخر في فترة ما بعد الظهر. ولا يشمل ذلك بيانات اليوم؛ فقد كان العدد ٢٧٧ بياناً خلال سبعة أسابيع.

وبالنسبة للذين انضموا إلى المؤتمر أو شاركوا فيه لفترة أطول، كما هو الحال بالنسبة لي - حيث شاركت في أعمال تتعلق بالمؤتمر قبل قدومي إلى هنا - يعد الاستماع إلى البيانات مسألة مكررة، ليس من حيث الموضوع فحسب، بل أيضاً من حيث تنظيم

المناقشات المواضيعية وعدم الاتفاق بشأن موضوع العمل الذي يتعين على المؤتمر القيام به. وقد وصل المؤتمر إلى هذه النقطة عدة مرات في السابق. ولكن دعوني أيضاً أعرب عن انطباع إيجابي خرجت به من هذه الموجة من البيانات، وبخاصة من بيانات الممثلين رفيعي المستوى، ويتمثل ذلك في دعوة المؤتمر إلى الشروع في عمله الجوهري. ولا بد من القول هنا إنني أعتبر المناقشات وإعداد البيانات ضرباً من العمل، ويمكنني أنؤكد لزميلنا من البرازيل أن الجميع يعلم أن العمل الذي كُلفنا به لا يقتصر على إجراء مناقشات.

والآن، ما هو العنصر الثاني الذي يمكن أن نلاحظه خلال هذه الأسابيع السبعة المنصرمة؟ لقد نظمنا ثلاثة أحداث جانبية في فترات ما بعد الظهر بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية - فقد كانت مجرد أحداث جانبية لكن يمكن أن نتناولها هنا مثلما حدث، وأدى ذلك إلى إثارة مناقشات مهمة تطرقت لبعض المسائل الأساسية بمشاركة نشطة من بعض الخبراء. ويرحب وفد بلادي بهذا النشاط الذي يمكننا من التركيز على موضوع نأمل الشروع في التفاوض بشأنه فوراً. وأشارت الجهة المضيفة للحدث الجاني مراراً إلى أن تلك المناقشات "لا تمثل مفاوضات أو تمهيداً للمفاوضات، بل كانت فرصة لتبادل وجهات النظر". ومثلما ذكرت، نرحب بهذه الفرصة ونحاول تقديم مساهمة متواضعة. ويأمل المرء في أن تفضي هذه الأحداث إلى بناء الثقة والثقة المتبادلة بحيث نصل إلى نقطة نتفق فيها على برنامج للعمل و/أو تمكنا من الشروع في عملنا الحقيقي. لكن لنكن صريحين مع أنفسنا. هل سيحدث ذلك؟ وأود الإشارة إلى أن أقل ما يمكن أن يقوله المرء هو: إن الجهة المعنية بإصدار الحكم لا تزال غير قادرة على ذلك. ولا ينبغي الإدعاء أن المؤتمر قد أحرز تقدماً مجرد أننا استمعنا إلى ٢٧٧ بياناً.

وأخيراً، أود أن أتوجه إليكم بجزيل الشكر يا سعادة الرئيس، وقد استمعت باهتمام إلى البيان الذي أدليتم به. وفيما يتعلق ببرنامج العمل، أود القول إن اللوم لا يقع عليكم في عدم التوصل إلى حلول بالرغم من المهارات التي تتمتعون بها. وبالنظر إلى الضغوط المتعارضة من عدة جهات والمواقف الثابتة، فإن من المستحيل في واقع الأمر التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. كما أن طبيعة العملية تجعل من العسير حتى بالنسبة للأعضاء الفعليين للمؤتمر معرفة ما هي الجهة التي تضع العراقيل وما هي بالضبط الأمور التي تواجه تلك العراقيل. واسمحوا لي بأن أشكركم على الجهود المخلصة التي بذلتموها وعلى الطريقة المتميزة التي اتبعتموها للاضطلاع بفترتكم الرئاسية. وما زال عملنا بانتظار التنفيذ وبخاصة إلى إجابات. وعلياً أن نعرف ما نريد بالفعل أن ننجزه في هذا المؤتمر، وأدعو الرئاسة القادمة التي سيتولاها سعادة سفير الصين، السيد وانغ، مواصلة العمل على تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطي الكلمة الآن إلى الممثلة الدائمة لإندونيسيا بالنيابة، السيدة جاجابراويرا.

**السيدة جاجابراويرا (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية):** السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به باسم مجموعة الـ ٢١، واسمحوا لي أيضاً بأن انضم إلى الآخرين في تهنئتك على عملكم الدؤوب وعلى ما بذلتموه من جهود من أجل إحراز تقدم في عمل المؤتمر، ونعتقد أن المؤتمر سيتمكن من إجراء مداولات ناجحة بفضل خبرتكم وقدرتكم على التوجيه. كما أود الإشادة في جملة أمور بالجهود التي بذلتموها من أجل إجراء مداولات ناجحة بشأن القضايا الجوهرية خلال الجلسة العامة، وتيسير حضور شخصيات هامة لمخاطبة المؤتمر، وتقديم ورقة غير رسمية كمادة للبحث تناول العناصر المحتملة لبرنامج عمل دورة عام ٢٠١١. وأؤكد لسعادة السفير وانغ، الرئيس القادم للمؤتمر، أنه سيحصل على الدعم من وفد بلادي الذي يطمح له النجاح في مساعيه.

وخلال السنوات القليلة الماضية ظللنا مع توافق الآراء بشأن برنامج العمل الذي ورد في الوثيقة CD/1864، مع أنه لم يبلغ حد الكمال بعد، كما دعمنا أيضاً مشروع المقرر المتعلق ببرنامج العمل المدرج في الوثيقة CD/1889. ونود في هذا السياق تأكيد دعمنا التام لجهود مجموعة الرؤساء الستة ونشجع قمة الرؤساء الستة الحالية على تقديم مقترحات لوضع برنامج عمل وإجراء مشاورات بشأنه. ونعرب عن استعدادنا لمواصلة المشاورات المتعلقة بجميع المقترحات الرامية إلى تعزيز توافق الآراء بشأن برنامج العمل.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً. وأعطي الكلمة الآن إلى الممثل الدائم للهند، سعادة السفير راو.

**السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية):** سيكون حديثي موجزاً نظراً لتأخر الوقت. أود في البداية الإعراب عن تعازينا الحارة إلى سعادة السفير سودا وأعضاء الوفد الياباني في هذه الأوقات التي تمر فيها اليابان بأحداث مأساوية. وقد بعث رئيس وزراء بلادي برسالة إلى نظيره الياباني، السيد كان، أعرب فيها عن تضامن الهند التام مع شعب اليابان، وأكد له أن مواردنا ستكون رهن إشارة اليابان لتقديم أي مساعدة مطلوبة. ولن تنسى الهند أبداً أنها أكبر مستفيد من المساعدة الخارجية اليابانية، ونقدم المواساة لليابان ونصلي من أجل خروجها من هذه الكارثة الرهيبة.

سيادة الرئيس، هذه هي الجلسة العامة الأخيرة لفترتكم الرئاسية. وأود أن أسجل خالص تقديرنا للطريقة التي اتبعتموها للاضطلاع بمسؤولياتكم. لقد اتسمت فترتكم الرئاسية بالشمول والشفافية والمثابرة. ونشيد بالجهود التي بذلتموها لتقريب المؤتمر من الشروع في إجراء المفاوضات. كما أود الإعراب عن تعاوننا ودعمنا التام للرئيس القادم، صديقي سعادة سفير الصين السيد وانغ، ونتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق خلال الأسابيع القادمة.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً لسعادة السفير. وأعطى الكلمة الآن إلى الممثل الدائم لسوريا، السيد النوقاري.

**السيدة النوقاري (الجمهورية العربية السورية):** أشكركم سيدي الرئيس، بداية يود وفدي أن ينضم إلى البيان الذي ألقاه وفد ماليزيا باسم مجموعة الـ ٢١. كما نود أن نُعبّر عن عميق أسفنا وحزننا على الآثار الكارثية التي تركتها الكوارث الطبيعية على اليابان، وعلى فقدان الذي خلّفته في الأرواح والممتلكات. وفي هذا الصدد، نود أن نُعرب عن تعاطفنا ونتوجه بتعازينا لشعب وحكومة اليابان. وكلنا ثقة بأن الإرادة والتصميم والعزيمة التي يُعرف بها الشعب الياباني قادرة على مساعدته في الخروج من هذه المحنة. كما نود، السيد الرئيس، أن نتوجه لكم بالشكر والتقدير على الطريقة التي أدرتم بها أعمالنا وعلى الجهود المُضنية والحثيثة التي بذلتموها لإخراج المؤتمر من الجمود الذي يواجهه ونعتقد أن اللاورقة التي توصلتم إليها تشكّل محاولة مميزة لإخراج المؤتمر من هذا الجمود وتأخذ بعين الاعتبار بمحمل الآراء التي طُرحت في المؤتمر لبدء العمل المضموني، وهي تتعامل بصورة متساوية ومتوازنة مع جميع القضايا الأربع الرئيسية. وفي جميع الأحوال فإن هذه اللاورقة تُقدم مقترحات جديدة يمكن أن يُسهّم التعامل معها بإيجابية في إخراجنا من الحلقة المفرغة التي ندور بها. ولذلك، نأمل أن تشكّل أساس مداولاتنا نحو اعتماد برنامج عمل للمؤتمر.

ختاماً، السيد الرئيس، نُعرب عن تقديرنا لسفير الصين ووفد الصين، الرئاسة القادمة لمؤتمر نزع السلاح، وشكراً.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** شكراً جزيلاً. وأعطى الكلمة الآن إلى سعادة السفير سودا، الممثل الدائم لليابان.

**السيدة سودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** أود الإعراب مجدداً عن تقدير وفد بلادي العميق وامتنانه لجميع أعضاء الوفود الذين قدموا تعازيهم الحارة إلى شعب اليابان وأبدوا تضامنهم معه، وأؤكد لكم أنني سأنقل هذه المشاعر الطيبة إلى شعب اليابان وأنها ستساعده في التعافي من هذه الكارثة الطبيعية.

كما أود أن أقدم إليكم يا سعادة السفير أويارسي جزيل الشكر على الطريقة الناجحة للغاية التي اتبعتها خلال رئاستكم لهذا المؤتمر، والتي أدت إلى إجراء مناقشات جوهرية تناولت العديد من القضايا، ووفرت لنا بعض الأسس لإجراء المزيد من المشاورات بشأن مستقبل المؤتمر. وقد أعجبت كثيراً ببيانكم الأخير. وأضم صوتي بصورة خاصة إلى النقاط الثماني التي وردت في الجزء الأخير من البيان، كما أعجبت بصورة أكبر بالرسالة التي وردت في نهاية البيان. وأود اقتباس قولكم: "يجب أن ندرك الترابط بين الأمن البشري والأمن الوطني والأمن العالمي. إن الأمن العالمي هو في واقع الأمر المفتاح للأمن الوطني والبشري الدائمين". وأنا أتفق بقوة مع هذا الرأي وأهميته. فلن نتمكن، إذا كنا نتحدث عن أمننا الوطني فحسب، من إحراز تقدم في المفاوضات بشأن وضع صك يجعل العالم مكاناً أكثر

أمناً. وأعتقد أن الغرض الأساسي من المؤتمر يتمثل في مناقشة الصكوك أو السبل الكفيلة بجعل العالم مكاناً أفضل والتفاوض بشأنها، مع مراعاة الأمن الوطني والدولي على حد سواء. والأمر الأهم على وجه الخصوص هو الأمن البشري، وبخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية. ولذا، أعرب عن تقديري الكبير لبيانكم الأخير وأتوجه بجزيل الشكر لكم وللعاملين معكم على عملكم الدؤوب الذي أدى إلى نجاح فترتكم الرئاسية خلال الأسابيع الأربعة الماضية، ويتطلع وفد بلادي بالتأكيد إلى التعاون مع جميع أعضاء الوفود الآخرين خلال فترة رئاسة الصين التي يتولاها صديقي سعادة السفير وانغ كون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): شكراً لسعادة السفير. ونعرب من جديد، باسم المؤتمر، عن مواساتنا لشعب اليابان.

شكراً للجميع

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.